

محاضرات في الدين والاجتماع

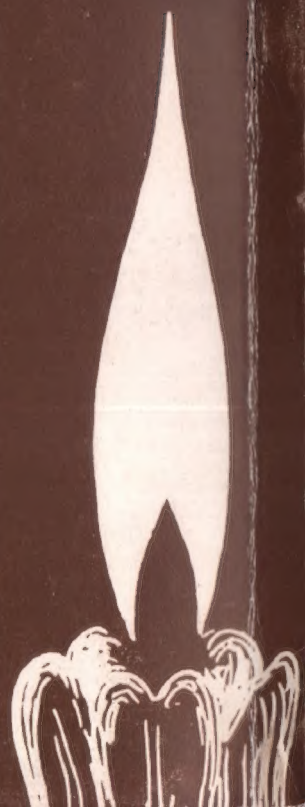
(٣)

مرتضى مطهري

الاجتهاد في الإسلام

وَالْحَقُّ وَالْبَاطِلُ

وَالْمَشْكَلَةُ الْأَسَاسُ مَعَ جَمَاعَةِ عُلَمَاءِ الدِّينِ



محاضرات في الدين والاجتماع
(٢)



الاجتهاد في الاسلام و المشكلة الأساس في جماعة علماء الدين

مرتضى مطهري

دار الرسول الأكرم

دار المعارف للطباعة
تهذيب - لبنان

الاجتهاد في الاسلام



﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(١).

ما الاجتهاد؟:

قضية الاجتهاد والتقليد اصبحت في الوقت الحاضر قضية اليوم، فكثير من الناس يتساءلون، أو يفكرون في أنفسهم، عما يعنيه الاجتهاد في الاسلام؟ ومن أي جانب من جوانب الاسلام ظهر؟ لماذا التقليد واجب؟ ما شروط الاجتهاد؟ ما واجبات المجتهد؟ ما وظائف المقلد؟.

إن الاجتهاد باختصار، يعني أن تكون للمرء نظرتة في الدين. إلا أن عندنا، نحن الشيعة، نوعين من النظر والتعمق

(١) التوبة/١٢٢.

في الأمور الدينية : المشروع والممنوع ، كما أن التقليد أيضاً
يقسم قسمين : مشروع وممنوع .

الاجتهاد الممنوع :

أما الاجتهاد الممنوع في نظرنا فهو الذي يعني وضع
القوانين وتشريعها ، أي أن يقوم المجتهد بوضع حكم اعتماداً
على فكره ورأيه الخاص ، دون أن يكون موجوداً في الكتاب
والسنة . وهذا ما يصطلح عليه باسم « العمل بالرأي » وهذا
النوع من الاجتهاد ممنوع عند الشيعة ، ولكن يجوز أهـل
السنة ، فهم عندما يذكرون مصادر التشريع والأدلة الشرعية
يقولون : الكتاب والسنة والرأي والاستحسان الخ ، فيجعلون
الرأي - وهو الاجتهاد في الرأي عندهم - في مصاف الكتاب
والسنة .

إن اختلاف وجهة النظر هذه تنبع من قول أهـل السنة إن
الأحكام التي شرعها الكتاب والسنة احكام محدودة ومتناهية ،
في حين أن الوقائع والحوادث التي تقع لا حدود لها ، فلا بد
إذن من مصدر آخر غير الكتاب والسنة لتشريع الأحكام
الإلهية ، وهو هذا الذي يعرف بالاجتهاد في الرأي . وهم
يوردون عدداً من الأحاديث النبوية الشريفة بهذا الشأن ، منها
مثلاً : انه عندما أرسل معاذ بن جبل الى اليمن سأله : « كيف
تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله . قال :
فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال : فإن
لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : اجتهد

رأى «^(١) أي أنه يستند إلى تفكيره ورأيه الخاص . وهناك روايات أخرى يروونها أيضاً .

إلاً أن أهل السنة يختلفون في معنى « الاجتهاد في الرأي » وكيف يجب أن يكون . فالشافعي في كتابه المعروف « الرسالة » - وهو أول كتاب مبوّب كتب في أصول الفقه ، وقد رأيت في مكتبة المجلس - يفرد باباً باسم « باب الاجتهاد » يصرّ فيه على أن الاجتهاد المذكور في الأحاديث هو « القياس » حصراً . والقياس يعني أن نأخذ بنظر الاعتبار الحالات المشابهة وأن نصدر الحكم في القضية الجديدة بموجب هذا القياس .

إلاً أن بعضاً آخر من رجال السنة لم يقصروا الاجتهاد في الرأي على القياس ، بل اضافوا اليه « الاستحسان » . وهذا يعني اننا - بصرف النظر عن الموارد المشابهة - نرى ما هو أقرب الى العدالة والحق ، وما يرضيه عقلنا وذوقنا ، فنحكم على وفق ذلك . وكذلك الأمر في « الاستصلاح » والمقصود به تقديم مصلحة على مصلحة أخرى ، وكذلك « الاجتهاد في قبال النص » وهذا يعني أنه على الرغم من ان حكماً يمكن أن يكون قد ورد في نص ديني ، أو في آية من الآيات ، أو في حديث من الأحاديث النبوية المعتبرة الواصلة إلينا من الرسول الكريم (ص) ، فاننا لمناسبة ما ، يحق لنا أن نصرف النظر عن مدلول النص ، ونأخذ باجتهادنا في مقابله . إن أياً من هذه المقولات يحتاج الى مزيد من البحث والتفصيل ، ويشير

(١) إرشاد الفحول للشوكانى/ ٢٠٢ .

موضوع الشيعة والسنة . ان هناك كتباً عديدة قد كتبت في مسألة الاجتهاد في قبال النص ، ولعل خير ما كتب في ذلك هو هذه الرسالة الأخيرة التي كتبها العلامة الجليل المرحوم السيد شرف الدين رحمة الله عليه ، تحت عنوان « النص والاجتهاد » .

هذا الاجتهاد في نظر الشيعة غير مشروع . يرى الشيعة وأئمة الشيعة أن أصل الموضوع - أعني القول بأن احكام الكتاب والسنة ليست وافية ، فتكون عندنا حاجة الى الاجتهاد في الرأي - ليس صحيحاً . هناك أخبار وأحاديث كثيرة تؤيد كون أن حكم كل شيء قد ورد في الكتاب والسنة . ففي كتاب « الكافي » وبعد باب البدع والمقاييس يأتي باب تحت هذا العنوان^(١) : « باب الرد الى الكتاب والسنة وانه ليس شيء من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج اليه الناس إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة » والمعروف عن أئمة أهل البيت (ع) أنهم منذ القديم كانوا يخالفون القول بالقياس والاجتهاد بالرأي .

لا ريب في أن قبول القياس والاجتهاد بالرأي وعدم قبولهما يمكن بحثه من منظورين اثنين :

- المنظور الأول : هو وكما قلت ، يعتبر القياس والاجتهاد بالرأي مصدرين من مصادر التشريع الاسلامي ، فندخلهما ضمن الكتاب والسنة ، فنقول انه يمكن أن يكون حكم من الأحكام لم يشرعه الوحي : فعلى المجتهدين ان يبينوا ذلك برأيهم .

(١) أصول الكافي : ٥٩/١ وما بعدها .

- والمنظور الثاني : هو اعتبار القياس والاجتهاد بالرأي وسيلتين لاستنباط احكام فعلية ، بمثل تعاملنا مع الوسائل والطرق الأخرى ، كالخبر الواحد . وبعبارة أخرى ، يمكن أن نعطي القياس جانباً موضوعياً أو جانباً أسلوبياً .

أما في فقه الشيعة ، فإن أياً من الجانبين المذكورين لا اعتبار له . فالأول من زاوية اننا لا نجد حكماً لم يشرع (ولو بصورة كلية) في الكتاب أو السنة ، والثاني لأن القياس والرأي من التخمينات التي كثيراً ما تشط ، وهذا هو أساس الاختلاف في هذه المسألة بين الشيعة والسنة ، وهو يتعلق بهذا الجانب الأول فحسب ، إذ يبدو أن الجانب الثاني ازداد شيوعاً واشتهاراً عند الأصوليين .

إن حق « الاجتهاد » لم يدم طويلاً عند أهل السنة ، ولعل سبب ذلك يعود الى المشاكل التي ظهرت عند تطبيقه تطبيقاً عملياً ، إذ لو استمر تطبيق هذا الحق ، وخاصة إذا جوزنا « الاجتهاد في قبال النص » والتصرف في النصوص ، وراح كل يتصرف بحسب رأيه ونأويله ، لما بقي شيء من الدين . فلعل هذا هو السبب الذي اسقط حق « الاجتهاد » المستقل ، واستقرار رأي علماء أهل السنة على حمل الناس على الاقتصار في تقليد الأئمة الأربعة المجتهدين المعروفين : أبي حنيفة ، والشافعي ، ومالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، ومنع الناس من اتباع غيرهم ، وقد بُدئ بهذا في مصر ، في القرن السابع ، ومن ثم عمل به في سائر البلاد الاسلامية .

الاجتهاد المشروع :

بقيت كلمة « الاجتهاد » بهذا المعنى الذي ذكرناه ، أي بمعنى العمل بالقياس والاجتهاد بالرأي الممنوع عند الشيعة ، معمولاً بها حتى القرن الخامس . وكان علماء الشيعة يفردون في كتبهم باباً باسم « باب الاجتهاد » لكي يفندوا ذاك المعنى ويمنعوه ويعلنوا بطلانه ، كالشيخ الطوسي في « العدة » ، إلا أن معنى هذه الكلمة خرج عن الاختصاص تدريجياً ، بحيث ان علماء أهل السنة انفسهم ، مثل ابن الحاجب في « مختصر الأصول » الذي شرحه « العضدي » والذي كان حتى وقت متأخر من كتب الأصول المعتمد تدريسها في الجامع الأزهر . ولعل ما يزال كذلك ، وقبله الغزالي في كتابه المعروف « المستصفى » ، لم يستعملوا كلمة « الاجتهاد » بمعناها الخاص بحيث تتمكن في صلب الكتاب والسنة ، بل استعملوها بمعناها العام الدال على مطلق الجهد والسعي للوصول إلى حكم شرعي ، بمعنى « است فراغ الوسع في طلب الحكم الشرعي » . فموجب هذا التعريف يكون الاجتهاد استخدام منتهى الجهد والسعي لاستنباط حكم شرعي من الأدلة الشرعية المعتمدة أما ما هي الأدلة الشرعية المعتمدة ؟ وهل يدخل فيها القياس والاستحسان وغيرهما ؟ فتلك قضية أخرى .

ومنذ ذلك الحين تقبل علماء الشيعة هذه الكلمة ، لأنهم كانوا يقبلون بمعناها العام ذاك وهو معنى مشروع . فعلى الرغم من أنهم كانوا ينفرون من هذه الكلمة أول الأمر ، إلا

أنهم لم يظلموا على رفضهم إزاءها بعد أن غيرت معناها الأول غير المقبول ، بل اخذوا يستعملونها ايضاً .

وهناك شواهد كثيرة على أن علماء الشيعة كانوا دائماً يسعون الى التزام جانب الوحدة والاتفاق في الأسلوب والانسجام مع جماعة المسلمين ، من ذلك مثلاً أن أهل السنة يرون الاجماع حجة وينزلونه منزلة تقرب من القياس من حيث الأصالة والموضوعية ، والشيعة لا يقبلونه كذلك ، بل يقبلونه بشكل آخر ، ولكنهم في سبيل الوحدة واتفاق الأسلوب اطلقوا اسم الاجماع على ما يقبلونه . فالشيعة كانوا قد قالوا ان الأدلة الشرعية أربعة : الكتاب والسنة والاجماع والعقل . أي اعتبروا العقل بدلاً من القياس .

على كل حال ، عاد الى كلمة « الاجتهاد » معناها الصحيح والمنطقي بالتدريج ، بمعنى استعمال التدبر والتعقل في فهم الأدلة الشرعية ، وهذا بالطبع يتطلب معرفة عدد من العلوم هي بمثابة المقدمة لنيل الجدارة والاستعداد للتعقل والتدبر الصحيحين . فقد أدرك علماء الاسلام بالتدريج أن استنباط الأحكام الشرعية واستخراجها يتطلب مجموعة من المعارف والعلوم الأولية ، كالعلوم الأدبية ، والمنطق ، ومعرفة القرآن ، والتفسير ، والحديث ، ومعرفة رجال الحديث ، وقواعد العلم والأصول ، وحتى الاطلاع على الفقه عند سائر الفرق الاسلامية . فالمجتهد هو من اجتمعت فيه هذه العلوم .

يغلب على ظني - دون أن أقطع بذلك - أن أول من استعمل كلمتي الاجتهاد والمجتهد بهذا المعنى من الشيعة هو

العلامة الحلي . ففي كتابه « تهذيب الأصول » باب باسم باب الاجتهاد ، ويأتي بعد باب القياس ، حيث يستعمل الكلمة بالمعنى الذي سبق ذكره والشائع في الوقت الحاضر .

وعليه فان الاجتهاد الممنوع والمردود في نظر الشيعة هو الرأي والقياس الذي كان يدعى قديماً باسم الاجتهاد ، سواء إذا اعتبرناه مصدراً للتشريع والتقنين مستقلاً ، أم اتخذناه وسيلة لاستنباط الحكم واستخراجه . أما الاجتهاد المشروع فهو أعمال الجهد والسعي المبنيين على التخصص الفني .

لذلك إذا تساءل أحدهم عن صيغة الاجتهاد في الاسلام ، وما هي مقولته ؟ وما محله من الاعراب ؟ ينبغي القول إن الاجتهاد بمعناه السائد اليوم ، هو الأهلية والتخصص الفني . بديهي أن من يريد الرجوع إلى القرآن والحديث ، عليه أن يعرف تفسير القرآن ، ومعاني آياته ، والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه فيه ، وعليه أن يميز الحديث المعتبر من الحديث غير المعتبر ، وأن يكون قادراً على حل مسائل التعارض في الأحاديث الى الحد الممكن ، على أسس صحيحة من التعقل ، وان يعرف مواضع الاجماع المتفق عليها . إن في القرآن نفسه وفي الأحاديث قواعد كلية ، يتطلب استعمالها وإعمالها التمرين والتمرس ، كما هي الحال في الاستفادة من جميع القواعد والقوانين . فبمثل ما على الصانع الماهر أن يختار مما أمامه من مواد وأدوات تلك التي تفي بالغرض ، على المجتهد كذلك أن يتصف بالمهارة والاستعداد ، خاصة وأن الأحاديث الموضوعية كثيرة ، قد

اختلط فيها السليم بالسقيم ، فعليه أن يكون قادراً على أن يميز سليمها من سقيمها . وباختصار ، لا بدّ له من التزود بمقدار من المعلومات والمقدمات ما يجعله حقاً مؤهلاً وصالحاً ومتخصصاً فنياً لذلك .

ظهور الاخباريين في عالم التشيع :

هنا ينبغي أن نشير الى حدث مهم وخطير برز في عالم التشيع خلال القرون الأربعة الماضية يتعلق بموضوع الاجتهاد . وهذا الحدث هو موضوع « الاخبارية » . ولولا وقوف عدد من العلماء المبرزين الشجعان في وجه تلك الموجة وصدها ، لما كنّا نعرف موقعنا ووضعنا الحاضر .

إن اتجاه الاخباريين هذا لا يزيد عمره عن أربعة قرون ، ومؤسسه رجل اسمه « الملا أمين الأسترآبادي » وكان رجلاً ذكياً ، وقد اتبعه جمع من علماء الشيعة . يدّعي الاخباريون أن الشيعة القدامى ، حتى أيام الصدوق ، كانوا يتبعون المسلك الاخباري . ولكن الحقيقة هي أن الميول الاخبارية ، باعتبارها اتجاهاً له أصول معينة ، لم يكن لها وجود قبل أربعة قرون . إنهم ينكرون أن يكون العقل حجة ، كما انهم لا يقبلون بحجية القرآن وسنديته ، وذريعتهم في ذلك هي أن القرآن لا يفهمه غير أهل بيت النبوة ، وأن واجبنا هو الرجوع إلى الأحاديث الواردة عنهم ، كما أنهم يقولون ان الاجماع بدعة أوجدها أهل السنة . وعليه فانهم ينكرون ثلاثة من الأدلة الأربعة ، فلا يقبلون من الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والعقل ، سوى السنة . ثم انهم يزعمون أن جميع الأخبار

الواردة في الكتب الأربعة ، وهي « الكافي » و « من لا يحضره الفقيه » و « التهذيب » و « الاستبصار » اخبار صحيحة ومعبرة ، بل وقطعية الصدور .

لقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه « عدة الأصول » جماعة من القدماء باسم « المقلدة » وانتقدهم ، إلا أنهم لم يؤلفوا مذهباً معيناً ، انما الذي دعا الشيخ الى وصفهم بالمقلدة هو أنهم رجعوا في أصول الدين إلى الأخبار يستدلون بها .

على كل حال ، فالاتجاه الاخباري ضد مذهب الاجتهاد والتقليد ، وهو ينكر تلك الأهلية والصلاحية وذلك التخصص الفني الذي يقول به المجتهدون . ويحرمون تقليد غير المعصوم . ويرى هذا المذهب أن على الناس أن يرجعوا مباشرة الى المتون فقط ، بالنظر لكونهم ينكرون حجة الاجتهاد وحتى حق استنباط الأحكام وإعمال النظر ، ولا يرون أن يكون أي مجتهد أو مرجع تقليد وأسطة فيما يتعلق بالحكم الشرعي .

كان الملا أمين الاسترآبادي ، مؤسس هذا الاتجاه ، شخصاً ذكياً كثير الاطلاع والأسفار . ألف كتاباً بعنوان « الفوائد المدنية » حارب فيه المجتهدين باصرار عجيب ، وعلى الأخص حارب كون العقل حجة وانكر ذلك ، وقال أن العقل لا يكون حجة إلا في الأمور التي تبدأ بالحوس أو قريباً من ذلك (كالرياضيات) ، فهو ليس حجة فيما عدا ذلك .

إنه لمن باب المصادفات أن يقترن ظهور هذا المذهب بظهور المذهب الحسي في أوروبا وهو المذهب الذي ينكر

حجة العقل في العلوم ، وهذا الرجل انكرها في الدين . فمن أين أتى هذا الرجل بهذا الرأي ؟ أهو من عنده أم من شخص آخر ؟ لا نعلم .

أتذكر أنني في سنة ١٣٢٢ هـ . ش سافرت الى (بروجرد) حيث كان المرحوم آية الله البروجردي ما يزال هناك ؛ أي قبل نزوحه الى قم . وفي يوم من الأيام تناول الحديث فكر الاخباريين هذا . فقال المرحوم في مضمار انتقاده له ، إن ظهور هذه الفكرة عند الاخباريين كان على أثر ظهور الفلسفة الحبية في أوروبا . هذا ما سمعته يومئذٍ منه . وبعد ذلك عندما قدم الى قم يدرس الأصول ، وبلغ في بحثه هذا الموضوع ، كنت انتظر منه أن يشير الى ذلك مرة أخرى ، ولكنه مع الأسف لم يتطرق اليه . فأنا الآن لا أدري إن كان قوله ذاك مجرد حدس وتخمين ، أم أنه كان عنده ما يستند اليه . أنا شخصياً لم اعثر على دليل يؤيد انتقال هذه الفكرة من الغرب إلى الشرق ، وهو عندي مستبعد . ولكنني من جهة أخرى ، اعتقد أن المرحوم آية الله البروجردي لم يكن ليُدلي برأي بدون دليل ، واني لألوم نفسي على عدم الاستفسار منه .

مكافحة الاخبارية :

كانت الاخبارية حركة مناوئة للعقل . وهي تتميز بجمود وجفاف عجبيين . ولكن من حسن الحظ أن اشخاصاً حكماً ، مثل وحيد البهبهاني المعروف باسم (آقا) والذي ينتسب اليه (الأغوات) من آل آقا ، وكذلك طلابه ، ومن ثم المرحوم الحاج شيخ مرتضى الأنصاري أعلى الله مقامه ، بادروا الى الوقوف بوجه هذه الحركة .

كان الوحيد البههاني في كربلاء ، وفي الوقت نفسه كان صاحب « الحقائق » الاخباري في كربلاء أيضاً ، وكان لكليهما حلقة درس ، كان وحيد اجتهدائي المسلك ، وكان صاحب « الحقائق » اخباري المسلك . ولقد كان صراعاً صعباً حقاً ، انتهى بانتصار وحيد البههاني على صاحب « الحقائق » . يقال إن تلامذة البههاني المبرزين من أمثال كاشف الغطاء ، وبحر العلوم ، والسيد مهدي الشهرستاني ، كانوا من تلامذة صاحب « الحقائق » أول الأمر ، ثم تركوه إلى حلقة البههاني .

ولكن صاحب « الحقائق » كان اخبارياً معتدلاً ، وهو نفسه يدعي أنه والمرحوم المجلسي كانا على مسلك واحد ، وأنه وسط بين الاخباري والأصولي ، كما أنه كان تقياً مؤمناً يخشى الله . وعلى الرغم من أن صراع البههاني معه كان عنيفاً ، وأنه منع صلاة الجماعة معه ، كان هذا على العكس من ذلك يجيز الصلاة خلف البههاني . ويقال إنه أوصى أن يصلي عليه البههاني عند موته .

أما الشيخ الأنصاري فقد كافح الاخبارية بوضعه أساساً متقناً لعلم الأصول ، بحيث أنه كان يقول لو أن أمين الاسترآبادي كان حياً لقبل بما وضعته في علم الأصول .

وعلى أثر هذه المكافحات اندحرت الطريقة الاخبارية ، وليس لها اليوم اتباع إلا في بعض الزوايا النائية ، إلا أن الأفكار الاخبارية التي انتشرت بسرعة كبيرة بظهور أمين الاسترآبادي في العقول والأفكار وعاشت أكثر من مئتي سنة لم تخرج من

الأذهان نهائياً بعد . فنحن ما نزال نجد أن الكثيرين لا يجيزون تفسير القرآن بدون الاستناد الى الحديث ، وان الجمود الاخباري ما يزال يسود كثيراً من المسائل الأخلاقية والاجتماعية ، بل وحتى في بعض القضايا الفقهية ، إلا أننا لسنا بصدد هذا الآن .

إن ما يبعث على انتشار نمط التفكير الاخباري بين العامة هو ارضاء ما يميل اليه العامة ، وذلك لأن أسلوب اقناعهم يكون على هذا المنوال : اننا لا نقول شيئاً من عندنا ، إنما نحن من أهل التسليم والتعبد ، ولا نقول سوى : قال الباقر (ع) وقال الصادق (ع) ولا نتحدث من أنفسنا . اننا نعيد كلام المعصوم فحسب .

ينقل الشيخ الأنصاري ، في « فوائد الأصول » في بحث البراءة والاحتياط ، قولاً للسيد نعمة الله الجزائري الاخباري ، يقول فيه : « هل يحتمل أي عاقل أن يؤتى يوم القيامة بعبد من عبيد الله (ويقصد احد الاخباريين) فيسأل كيف كان يعمل ؟ فيقول : بما امر المعصومون ، وحيثما لم اجد قولاً لمعصوم كنت اعمل بالاحتياط ، فيساق انسان كهذا الى النار ! ثم يؤتى بانسان آخر لا يتقيد ولا يعنى بقول المعصوم (ويقصد احد الأصوليين القائلين بالاجتهاد) وينبذ الأحاديث بعذر من الأعذار ، فيأخذونه الى الجنة ! كلا وحاشا لله » .

يقول المجتهدون في رد ذلك ان هذا ليس تعبدًا وتسليمًا بقول معصوم ، بل هو تسليم بالجهالة إذ لو احرزنا حقاً ان

المعصوم قد قال تلك المقالة لما توانينا عن التسليم به نحن ايضاً ، ولكنكم تريدون من باب الجهل التسليم بكل ما تسمعون .

هنا ، لكي ابين الفرق بين الجمود الاخباري والفكر الاجتهادي ، اذكر لكم ما صادفني مؤخراً .

نموذج من نمط التفكيرين :

جاء في أحاديث كثيرة ان « حنك العمامة » ينبغي أن يلقى دائماً تحت الرقبة ، ليس وقت الصلاة فحسب ، بل في كل الأحوال . أحد تلك الأحاديث يقول : « الفرق بين المؤمنين والمشركين التلحي » والمقصود هو أن على المسلمين أن يتركوا « حنك العمامة » ملقى تحت الحنك ، فيتمسك عدد من الاخباريين بهذا الحديث ، ويقولون ان هذا يسري على كل الأزمنة ودائماً . غير أن المرحوم الملا محسن فيض ، وبالرغم من عدم تحبيذه الاجتهاد ، يجتهد في باب الزي والتجمل في كتابه « الوافي » بهذا الخصوص ، فيقول : كان شعار المشركين في القديم أن يربطوا « حنك العمامة » إلى الأعلى وكانوا يطلقون على ذلك اسم « الاقتعاط » فإذا ما شوهه أحد يفعل ذلك علم أنه من المشركين ، فهذا الحديث يأمر بمحاربة ذلك وعدم اتباعه . أما اليوم فلم يعد لذاك الشعار وجود ولم يبق بذلك موضع لهذا الحديث - بل بالعكس ، إذ ما دام الجميع أخذوا اليوم يربطون « حنك العمامة » إلى الأعلى ، فان ربطه من تحت الحنك إلى الأعلى حرام ، إذ يصبح عندئذ لباس الشهرة ، ولباس الشهرة حرام .

إلاً أن الجمود الاخباري يقول : لقد ورد في نص الحديث أن نرخي « حنك العمامة » فليس علينا أن نتطفل بعد ذلك ، ونرتأي ونجتهد . ولكن الفكر الاجتهادي يقول : أمامنا أمران : الأول هو محاربة شعار المشركين وتجنبه ، وهذا هو روح الحديث ، والأمر الثاني هو ترك لباس الشهرة ، ففي الأيام التي كان فيها هذا الشعار سائداً ، وكان المسلمون يتجنبونه ، كان على جميع المسلمين أن يرخوا « حنك العمامة » . . ولكن بعد أن اندرس ذاك الشعار وخرج عن كونه شعاراً للمشركين ولم يعد احد يرخي « حنك العمامة » عملياً . فان ارخاءه يعتبر مصداقاً للباس الشهرة وهو حرام . هذا لون واحد من ألوان الجمود الاخباري ، وهناك امثلة أخرى كثيرة .

ينقل عن وحيد البهبهاني انه قال : لقد ثبت هلال شوال بالتواتر ، فقد جاءت أعداد كبيرة من الناس وقالت إنها شاهدت هلال شوال بحيث انه قد ثبت عندي وحكمت بأن اليوم يوم عيد الفطر ، فاعترض عليّ احد الاخباريين قائلاً لي : انك لم تره بنفسك ، والذين شهدوا عندك لم يكونوا من المسلم بعدالتهم ، فكيف تحكم ؟ قلت : حكمت بالتواتر ، فقد حصل عندي اليقين بالتواتر . فقال : في أي حديث جاء ان التواتر حجة ؟

كذلك ينقل عن وحيد البهبهاني قوله : ان جمود الاخباريين يبلغ حداً بحيث انه إذا فرضنا أن مريضاً استشار أحد الأئمة فقال له : اشرب ماءً بارداً ، لقال الاخباريون لجميع مرضى العالم : كلما مرضتم ، ومهما كان مرضكم ،

فعلاجكم هو الماء البارد ، فهو لا يدرك أن ذاك العلاج كان
خاصاً بحالة ذاك المريض ، لا المرضى كلهم .

من المعروف أيضاً أن بعض الاخباريين كانوا يأمر
بكتابة الشهادات على كفن الميت هكذا : « اسماعيل يشهد أن
لا إله إلا الله . . . » فلماذا تكتب هذه الشهادة عن لسان
اسماعيل ؟ السبب هو أنه قد ورد في الحديث أن الامام
الصادق (ع) كتب على كفن ولده اسماعيل تلك العبارة ، فلم
يفكر الاخباريون في أن ذكر اسماعيل جاء لأن اسم الميت كان
اسماعيل ، فإذا مات اليوم حسن قلبي فلم لا نكتب اسمه هو
بدلاً من اسم اسماعيل ؟ يرد الاخباريون بأن هذا اجتهد
وأعمال نظر واتكاء على العقل وما نحن إلا أهل تعبد وتسليم ،
وأهل قال الباقر (ع) وقال الصادق (ع) وليس لنا أن نتدخل .

التقليد الممنوع :

التقليد تقليدان : ممنوع ومشروع . فثمة تقليد يعني
الاتباع الأعمى للمحيط والتقاليد والعادات ، وهذا ممنوع
بالطبع ، وهو ما ذمه القرآن بقوله : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ
وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ ^(١) . إن التقليد الممنوع ليس هذا
التقليد الأعمى الذي ذكرناه فحسب ، بل أردت أن أقول إن
تقليد الجاهل للعالم ورجوع العامة إلى الفقيه نوعان أيضاً :
ممنوع ومشروع .

نسمع أحياناً من بعض الذين يبحثون عن مرجع يرجعون
إليه في التقليد قولهم : نريد العثور على مرجع « نسلم إليه

(١) الزخرف/٢٣ .

جميع أمورنا » . ولكن الذي أريد قوله هو أن التقليد الذي أمر به الاسلام ليس هذا النوع من « التسليم » ، بل هو تقليد يفتح العيون ويبقيها مفتوحة . إن التقليد الذي يتخذ شكل « التسليم » المطلق يورث آلاف المفاسد .

هنا أورد لكم الحديث المفصل الوارد بهذا الخصوص ، والذي يشتمل على العبارة المشهورة : « واما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه ، حافظاً لدينه ، مخالفاً لهواه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللعوام أن يقلدوه » ^(١) وهذا جزء مما يستند عليه التقليد والاجتهاد ، وقد وصف الشيخ الأنصاري هذا الحديث بقوله : عليه آثار الصدق بينة .

وقد ورد هذا الحديث في ذيل الآية : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ^(٢) وهي في ذم الأميين من عامة اليهود والذين كانوا يتبعون علماءهم وقاداتهم ويقلدونهم ، وهي أيضاً من جملة الآيات التي تذكر سلوك علماء اليهود المذموم ، فتقول إن عدة هؤلاء لم تكن سوى أولئك الأميين الجهلة الذين لم يكونوا يعرفون شيئاً من كتابهم السماوي سوى بعض الخيالات والأوهام التي كانوا يركضون وراءها .

(١) مباني الاستنباط تقريراً لبحث الامام الخوئي ص ٥٠٨ / ٤ - ٥٠٩ .

(٢) البقرة / ٧٨ .

حديث الامام الصادق (ع) عن التقليد الممنوع:

لقد جاء في ذيل تلك الآية ، كما ذكرنا هذا الحديث ^(١) .
يأتي شخص إلى الامام الصادق (ع) ويقول له : إن العامة
والجهال من اليهود لم تكن لهم مندوحة عن القبول بكل ما
كانوا يسمعون من علمائهم فيقلدونهم فيه . فإذا كان في الأمر
قصور ، فهو قصور علماء اليهود ، فلماذا يذم القرآن أولئك
العامة من الناس الذين لم يكن لهم بد من اتباع علمائهم ؟ وما
الفرق بين العامة من اليهود والعامة من المسلمين ؟ فإذا كان
تقليد العامة للعلماء مذموماً ، فينبغي أن يلام عامتنا أيضاً
لتقليدهم علماءنا ، وإذا كان على أولئك ألا يقبلوا بأقوال
العلماء . فعلى هؤلاء أيضاً مثل ذلك .

فقال الامام : « بين عوامنا وعلمائنا وبين عوام اليهود
وعلمائهم فرق من جهة وتسوية من جهة أخرى . أما من حيث
استوا فان الله قد ذمَّ عوامنا بتقليدهم علماءهم كما قد ذم
عوامهم . وأما من حيث افترقوا فلا » .

فطلب الرجل مزيداً من التوضيح ، فقال الامام إن عوام
اليهود كانوا عملياً عارفين بكذب علمائهم الصريح وبأنهم لم
يكونوا يتحرزون من أخذ الرشوة ، وكانوا يغيرون الأحكام
والقضاة بالمحسوبية والرشوة ، وكانوا يعرفون انهم كانوا
يمالئون ، فيميلون مع من أحبوا ، ويتحاملون على من

(٢) من الواضح أن المؤلف قدس سره قد نقل الحديث مشروحاً بالفاظه تسهيلاً
في فهم مراده من قبل المستمعين ومن أراد الاطلاع على الحديث بنصه
فليراجع وسائل الشيعة: ج ١٨ كتاب القضاء ص ٩٤ باب ١٠ ح ٢٠ .

كرهوا ، ويعطون الحق لغير أهله . ثم قال : « واضطروا بمعارف قلوبهم إلى أن من يفعل ما يفعلونه فاسق لا يجوز أن يصدق على الله ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله » .

هنا يريد الامام أن يقول : ينبغي ألا يقول أحد إن عوام اليهود لم يكونوا يعلمون أنه لا يجوز لهم أن يتبعوا أقوال علمائهم الذين كانوا هم يخالفون شريعة السماء . ذلك لأن هذا ليس مما لا يعلمه احد ، فقد جعل الله الناس يعلمون هذا بفطرتهم وبالعقل الذي وهبه لكل فرد منهم ، وكما جاء في المنطق : القضايا قياساتها معها . فمن كانت فلسفة وجوده الطهارة وتجنب الهوى ، ثم انحرف الى اتباع الهوى وحب الدنيا ستحكم العقول كلها بعدم الاستماع اليه .

ثم قال الامام (ع) : « وكذلك عوام امتنا إذا عرفوا من فقهاءنا الفسق الظاهر والعصية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها وإهلاك من يتعصبون عليه ، وإن كان لاصلاح أمره مستحقاً ، وبالترفق بالبر والاحسان على من تعصبوا له وإن كان للاذلال والاهانة مستحقاً ، فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء ، فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة فقهاءهم » .

وعلى ذلك يتضح أن التقليد المشروع والممدوح ليس « التسليم الأعمى » ، بل هو فتح العيون والمراقبة وإلا فانه مسؤولية واشتراك في الجرم .

ظن العامة في عصمة العلماء :

يظن البعض أن تأثير الذنوب في الناس ليس متساوياً ،

وانها تؤثر في الناس العاديين فتسقطهم من العدالة والتقوي ، ولكنها لا تأثير لها في العلماء ، كما لو كانوا يشبهون « الكر » أو أنهم يتصفون بالعصمة ، كالفرق بين الماء القليل والماء الكثير بحيث إن الكثير منه إذا كان بمقدار « الكر » لم يتأثر بالنجاسة ، في حين ان الاسلام لم يقل « بكرية » أحد ولا بعصمته ، وحتى بالنسبة لشخص الرسول الكريم (ص) ، لأنه يقول : ﴿ إني أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ﴾^(١) ولأنه يقول : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾^(٢) كل هذا يدل على عدم وجود أي تمييز ، وانه لا أحد « كر » ولا معصوم .

إن قصة موسى والعبد الصالح الواردة في القرآن قصة عجيبة . إن العبرة الكبيرة التي نستفيدها من هذه القصة هي أن مقدار تسليم التابع لمتبوعه يقف عند حد عدم خرقه الأصول والمبادئ والقانون وعدم سريان الفساد اليه ، فإذا رأى التابع متبوعه يرتكب ما لا يتفق والأصول والمبادئ فلا يمكنه السكوت . ويظهر من هذه القصة أن العمل الذي قام به العبد الصالح لم يكن يتنافى والأصول ، بل كان الواجب المكلف به نفسه ، بالنظر لأنه كان يتمتع بأفق أرحب ويغوص أعمق في باطن الأمور . ولكن التساؤل يكون : لماذا لم يكن موسى يصبر ، بل يعجل في الانتقاد ، على الرغم من أنه كان يعد في كل مرة بعدم الاعتراض وحمل نفسه على الصبر ؟ لم يكن في نقد موسى ما يعيب ، بل كان في عدم ادراكه لب القضية وباطنها . إذ لا شك في أنه ما كان ليعترض أو ينتقد لو كان

(١) الأنعام/١٥ .

(٢) الزمر/٦٥ .

عليماً بواطن الأمور ، انما كان يريد أن يصل إليها . وما أنه كان يرى في ذلك عملاً يتنافى مع الأصول ومع القانون الإلهي ، لم يجزله ايمانه أن يلتزم الصمت ، حتى أن بعضهم قال : لو أن العبد الصالح ظل يكرر أعماله تلك الى يوم القيامة ، لما توقف موسى عن اعتراضاته وانتقاداته حتى يصل الى مغزى الموضوع .

قال موسى : ﴿ هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾^(١) فيقول له : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾^(٢) لن تقوى على السكوت على ما ترى . ثم يفسر ذلك بقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾^(٣) فيعده موسى قائلاً : ﴿ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾^(٤) إنه لم يقل له إنه سيصبر سواء أعلم بالمغزى أم لم يعلم ، إنما تمنى أن تحصل فيه القدرة على الصبر والتحمل . وما كانت هذه لتحصل عنده إلا بعد الاطلاع على المغزى وبواطن الأمور . فأراد العبد الصالح ان ينتزع منه وعداً صريحاً بأنه سيصبر حتى وإن لم يصل الى فهم الأمر ، فقال : ﴿ قَالَ فَإِنْ أَتَيْتَنِي فَلَا تُسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾^(٥) إلى هنا لا يذكر القرآن ان كان موسى قد وافق على هذا ، ولكنه يقول إنهما استأنفا سيرهما ، إلى آخر القصة التي لا بد أنكم سمعتم بها .

القصد هو أن تقليد الجاهل للعالم ليس تسليماً مطلقاً ، إذ

(١) الكهف/٦٦ .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الكهف ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ .

التقليد الممنوع هو هذا المتسم بالتسليم المطلق الذي ينطوي تحت مقولة « ليس للجاهل على العالم حق المناقشة ، فالجاهل لا يعلم ولعل التكليف الشرعي يقتضي كذا وكذا » وأمثالها . ولقد أوردت هذه الحادثة شاهداً يؤيد ما ذكر في حديث الامام الصادق (ع) .

التقليد المشروع :

بعد تلك العبارات التي ذكرها الامام (ع) بخصوص التقليد الممنوع ، يشير إلى التقليد المشروع والممدوح ، فيقول : « فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه ، حافظاً لدينه ، مخالفاً لهواه ، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه » . أي أن أيّاً من الفقهاء القادرين على المحافظة على أنفسهم ازاء دعوات الشيطان الذي قيل له : ﴿ واستفز من استطعت منهم بصوتك واجلب عليهم بخيلك ورجلك ﴾^(١) فلا يبيعون دينهم (ولعل المقصود هو المحافظة على الدين بين الناس وفي المجتمع) بل يخالفون أوامر أهوائهم ويطيعون أوامر الله ، فأولئك يجوز للعامة أن يقلدوهم .

من الواضح أن مخالفة العالم الروحاني لهواه تختلف عن مخالفة رجل من العامة له ، وذلك لأن أهواء الناس تختلف باختلافهم ، فأهواء الشاب غير أهواء الشيخ ، والمرء يختلف أهواؤه من حيث مقامه ودرجته وطبقته وعمره ، فمقياس اتباع الهوى في العالم الروحاني ليس أن نراه مثلاً ، يعاقر الخمرة أم لا ، يلعب القمار أم لا ، يصلي ويصوم أم لا ، إنما مقياس

(١) الاسراء/٦٤ .

اتباعه لهواه يتضح في مقدار حبه للجاه وللمقام ولتقبيل يديه وللشهرة ولرغبته في مشي الناس خلفه ، وصرفه ما في بيت المال لتثبيت مركزه أو لإغراق أصحابه وأقربائه وإبنائه .

ويضيف الامام (ع) بعد ذلك قائلاً : « وهم بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم » . وهذا الحديث ، باعتبار جملة الأخيرة ، واحد من الأسس التي بنيت عليها مسألة الاجتهاد والتقليد .

وهكذا اتضح أن كلا من الاجتهاد والتقليد نوعان : المشروع والممنوع .

عدم جواز تقليد الميت :

إن مسألة عدم جواز تقليد الميت من حيث المبدأ من المسائل المسلّم بها في الفقه عندنا . وما جواز ذلك إلا في حالة الاستمرار في تقليد من كانوا يقلّدونه في حياته ، ثم مات . ثم إن هذا الجواز يجب أن يكون بموافقة مجتهد حي وتصويبه . ولست هنا في معرض تناول الأدلة الفقهية بهذا الشأن ، ولكنني أرى صحة هذا الاتجاه بشرط أن يكون هدفه واضحاً .

الفائدة الأولى من ذلك هو ادامة بقاء الحوزة العلمية والدينية والحفاظ على العلوم الاسلامية ، بل لا الحفاظ عليها فحسب ، وانما العمل على أن تتقدم يوماً بعد يوم ، وتتكامل ، وتحل المشاكل التي لم تحل بعد .

ليس صحيحاً أن جميع المشاكل قد حلها العلماء ، ولم تعد لدينا مشكلة ما . اننا نجد آلاف الألغاز والمشاكل في

الكلام والتفسير والفقه وسائر العلوم الاسلامية ، مما قام العلماء العظام السابقون بحل الكثير منها ، ولكن بقي منها الكثير الذي يتطلب الحل ، وانه لمن واجب العلماء اللاحقين أن يحلوا تلك المشاكل ، ويكتبوا فيها كتباً أفضل وأشمل ، فيديموا تلك العلوم ويتقدموا بها ، بمثلما أمكن في الماضي التقدم بالتفسير إلى الأمام ، وكذلك بعلم الكلام ، وبالفقه . على هذه القافلة ألا تتوقف عن المسير . إذن تقليد الناس المجتهدين الأحياء والتوجه اليهم وسيلة من وسائل إدامة العلوم الاسلامية وتكاملها .

من الأسباب الأخرى لعدم جواز تقليد الميت هو أن المسلمين يواجهون كل يوم مسائل جديدة في الحياة لا يعرفون موقفهم منها ، وهذا يتطلب فقهاء أحياء وذوي أفكار حية حتى يجيبوا على هذه المسائل . ورد في أحد أخبار الاجتهاد والتقليد : « واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا »^(١) والحوادث الواقعة هي ما يجد من جديد على مدى الزمن سنين وقروناً . إن دراسة الكتب الفقهية وتبعتها خلال قرون مختلفة يكشف عن ان الكثير من احتياجات الناس المستحدثة ادخلت مسائل جديدة في الفقه ، وقام الفقهاء بوضع الحلول لها ، وهكذا ازداد حجم الفقه تدريجياً .

إن البحث الزمني الدقيق يمكن أن يكشف عن المسائل الجديدة ، وتاريخ دخولها الفقه ، وسبب دخولها ، والحاجة

(١) وسائل الشريعة : ١٨ ، كتاب القضاء ، أبواب صفات القاضي ، الباب ١١ ج ٩ .

التي استدعتها . فإذا لم يجب المجتهد الحي على هذه المسائل الجديدة فلا فرق بين تقليد الحي والميت ، بل قد يفضل بعض الأموات على بعض الأحياء ، كالشيخ مثلاً والذي يعترف بأعلميته كثير من الأحياء .

ثم إن معنى (الاجتهاد) نفسه يصح في تطبيق السنن . الكلية على الجديد من الحوادث المتغيرة ، فالمجتهد الحقيقي هو الذي أدرك هذا المعنى ، وعرف كيف أن المواضيع تتغير مما يستتبع تغير احكامها . أما مجرد اعمال النظر في القديم ، الذي سبق للآخرين أن اعملوا فيه نظرهم ، ومن ثم تبديل فتوى من « على الأقوى » الى « على الأحوط » أو العكس ، لا يكون أمراً يستحق كل هذا الصخب والجدل .

لا شك أن للاجتهاد شروطاً ومقدمات كثيرة ، فعلى المجتهد أن يتعمق في علوم متنوعة ، وأن يكن عارفاً بالأدب العربي وبالمنطق وأصول الفقه وحتى بتاريخ الاسلام وبالفقه عند سائر الفرق الاسلامية ، ويتطلب كل هذا الكثير من الجهد والممارسة حتى يبرز فقيه حقيقي . ان مجرد قراءة بضعة كتب في الأدب والنحو والصرف والمعاني والبديع والمنطق ، ومن ثم مطالعة بضعة كتب معينة اخرى من السطوح مثل « الفوائد » و « المكاسب » و « الكفاية » ومن ثم حضور الدروس الخارجية بضع سنوات ، لا تمكن المرء من ادعاء الاجتهاد حقيقة ، فيضع أمامه « الوسائل » و « الجواهر » ويصدر الفتاوى المتتالية ، بل ان عليه أن يعرف حق المعرفة التفسير والحديث ، وهذا يعني تمحيص الأحاديث الواردة خلال ٢٥٠ سنة من عصر الرسول (ص) حتى الامام العسكري (ع) ،

ومعرفة ظروف هذه الأحاديث ، أي تاريخ الاسلام ، والفقه عند الفرق الأخرى ، والرجال ، وطبقات الرواة ، وغير ذلك .

لقد كان المرحوم آية الله البروجردي أعلى الله مقامه فقيهاً حقاً . انني لم أعتد على ذكر اسماء . كما انني لم أنوه باسمه في محاضراتي طيلة حياته . أما الآن ، وبعد وفاته ، وانتفاء أي طمع فيه ، أقول إن هذا الرجل كان حقاً فقيهاً مبرزاً وممتازاً ، ومستوعباً لكل المواضيع المذكورة من تفسير وحديث ورجال ودراية بفقه سائر الفرق الاسلامية ، ومحيطاً بها احاطة تامة .

أثر شخصية الفقيه في فتاواه :

عمل الفقيه والمجتهد هو استنباط الأحكام الشرعية ، إلا أن معرفته واحاطته وطرأ نظره الى العالم تؤثر تأثيراً كبيراً في فتاواه . على الفقيه أن يكون محيطاً احاطة كاملة بالموضوع المطلوب منه اصدار فتوى فيه . فإذا افترضنا فقيهاً دائم الانزواء في بيته أو مدرسته ، ثم نقارنه بفقيه آخر يعيش حركة الحياة حوله ، نجد أن كليهما يرجعان إلى الأدلة الشرعية لاستنباط الحكم ، ولكن كل منهما يستنبط حكمه على أساس وجهة نظره الخاصة .

ولنضرب مثلاً : لنفرض أن شخصاً قد ترعرع في طهران ، أو في مدينة كبيرة مثل طهران حيث تكثر المياه الجارية و (الكر) والأحواض ومخازن الماء والأنهر ، ولنفرض أن هذا الشخص نفسه فقيه ويريد أن يصدر فتوى في احكام الطهارة والنجاسة ، فهذا الشخص ، بالنظر الى المحيط الذي

عاش فيه ، يرجع الى الأحاديث والروايات ، ويسعى إلى استنباط أحكامه مقرونة بالكثير من موارد الاحتياط ولزوم تجنب الكثير من الأمور . ولكن هذا الشخص نفسه إذا ما ذهب إلى حج بيت الله الحرام ، ورأى هناك حالة الطهارة والنجاسة وندرة الماء ، فإن نظرتة إلى باب الطهارة والنجاسة تختلف ، أي أنه بعد عودته من الحج ورجوعه مرة أخرى إلى الأحاديث والروايات فانه سوف يجد لها مفهوماً آخر.

لو أن أحداً أجرى مقارنة بين فتاوى الفقهاء ، وتعرف في الوقت نفسه على ظروف حياة كل فرد منهم وطريقة تفكيرهم في مسائل الحياة ، لعرف كيف ان المنظورات الفكرية لكل فقيه ومعلوماته عن العالم الخارجي المحيط به تتأثر بها فتاواه ، بحيث أن فتوى العربي تفوح منها رائحة العرب ، ومن فتوى العجمي رائحة العجم ، من فتوى القروي رائحة القرية ، ومن فتوى المدني رائحة المدينة .

إن هذا الدين خاتم الأديان ، لا يختص بزمان معين ولا مكان معين ، بل هو لكل المناطق والأزمان . انه دين جاء لتنظيم الحياة وتقديمها ، فكيف يجوز أن يغفل فقيه عن الاطلاع على الحوادث الطبيعية ، وألاً يؤمن بتقديم البشر في الحياة ، ثم يكون قادراً على تطبيق قوانين هذا الدين الرفيعة التقديمية التي جاءت لتنظيم هذه الحوادث والمستجدات نفسها ولضمان توجيهها وهداية تحولاتها وتقديمها في أكمل صورة وأصحها ؟

ادراك الضرورات:

إن في فقهننا الآن حالات افتى فيها فقهاؤنا بوجوب شيء

استناداً إلى ادراكهم ضرورة الموضوع وأهميته . أي أنهم بدون ان يكون لديهم دليل نقلي من آية أو حديث صريح بما يكفي ، ولا يوجد اجماع معتبر ، قد التجأوا الى المصدر الرابع ، أي الاستنباط بدليل عقلي مستقل . فالفقهاء ، بالنظر لأهمية الموضوع ، وبالنظر لمعرفتهم التامة بروح الاسلام وانه لا يمكن أن تترك الأمور المهمة بغير أن يقول الاسلام فيها رأيه ، يجزمون بأن الحكم الإلهي في هذا الموضوع بالذات لا بد أن يكون هكذا ، كما هي الحال في الفتاوى التي صدرت عنهم بخصوص ولاية الحاكم وما يتفرع عن ذلك . فلو لم يكونوا قد ادركوا أهمية الموضوع لما ظهرت تلك الفتاوى فبسبب ادراكهم أهمية الموضوع اصدروا الفتوى وهناك حالات نعثر عليها لم تصدر فيها أية فتوى بسبب عدم ادراك أهمية الموضوع ولزوم ابداء وجهة نظرهم فيه .

اقترح مهم:

إن لي بهذا الخصوص اقتراحاً أرى أنه ينفع في تطور الفقه وتقدمه . والواقع أنه اقتراح سبق أن عرضه المرحوم آية الله الشيخ عبد الكريم اليزدي ، وأنا أعرضه مرة أخرى .

كان المرحوم يقول : ما من ضرورة تدعو أن يقلد الناس شخصاً واحداً في جميع المسائل ، بل الأفضل أن يقسم الفقه الى اقسام تخصصية . أي أن مجموعة من العلماء بعد أن يتفقهوا في دورة فقهية عامة ، يعينون لأنفسهم جانباً معيناً يختصون فيه ، ويقلدهم الناس في ذلك القسم التخصصي وحده . كأن يتخصص بعض بالعبادات ، وبعض آخر

يتخصص بالمعاملات وآخرون في السياسات ، وبعض
بالأحكام الفقهية ، كما هي الحال في الطب في الوقت
الحاضر حيث تشعبت الاختصاصات ، فهذا اختصاصي في
القلب ، وذاك في العين ، وآخر في الأذن والأنف
والحنجرة ، وغير ذلك . فلو حصل هذا لأمكن تحقيق أعمق ،
كل في مجال اختصاصه . وأظن أن هذا القول قد جاء في
كتاب « الكلام يجو الكلام » تأليف السيد أحمد الزنجاني
سلمه الله .

هذا اقتراح جيد جداً ، وأضيف ان الحاجة الى تقسيم
العمل في الفقه ، وضرورة ايجاد فروع تخصصية في الفقه ،
قد ظهرت منذ اكثر من مائة سنة حتى الآن . وعلى الفقهاء ،
في هذه الظروف الحياتية السائدة ، إما أن يقفوا بوجه تكامل
الفقه وتطوره ، وإما أن يسلموا بضرورة تنفيذ هذا الاقتراح .

التقسيم التخصصي في العلوم :

إن تقسيم العمل في العلوم هو نفسه علة تكامل العلوم
ومعلوله ايضاً . أي أن العلوم تنمو تدريجياً حتى تصل مرحلة لا
يكون بمقدور الفرد الواحد الاحاطة بها من جميع جوانبها ،
فتأتي ضرورة التقسيم الى فروع للتخصص . إذن ، فإن تقسيم
العمل وظهور الفروع التخصصية في علم من العلوم نتيجة
لتكامل ذلك العلم وتقدمه ، ومن جهة اخرى بظهور الفروع
التخصصية وتقسيم العمل وتركز الفكر في مسائل تخص ذلك
التخصص ، يتقدم ذلك الفرع تقدماً كبيراً .

لقد ظهرت الفروع التخصصية في جميع العلوم ،

كالطب والرياضيات والحقوق والآداب والفلسفة ، وكان هذا سبباً لتطور تلك الفروع واطراد تقدمها .
تكمال الفقه الألفي :

مضى حين كان الفقه فيه محدوداً جداً . فعندما نراجع الكتب الفقهية السابقة على الشيخ الطوسي نجدها صغيرة ومختصرة ، إلا أن الشيخ الطوسي بكتابه « المبسوط » ادخل الفقه في مرحلة جديدة متسعة ، ومن ثم بتوالي الأدوار والأزمان وبمساعي العلماء والفقهاء ، اتسعت المسائل والتحقيقات الجديدة ، وازداد حجم الفقه ، بحيث ان صاحب الجواهر ، وقبل مئة سنة تقريباً ، لم يكتب كتابه الفقهي ذلك إلا بعناء كبير . يقال انه شرع فيه وهو ابن العشرين ، وبما عرف عنه من الأهلية والاستمرار في العمل ، استطاع أن يكمل الكتاب في أواخر عمره الطويل ، ويقع كتابه في ستة مجلدات ضخمة مطبوعة . ان « المبسوط » للشيخ الطوسي ، والذي يجمع بين دفتيه خلاصة الفقه في عصره لا يبلغ في حجمه نصف مجلد من مجلدات صاحب الجواهر الستة . وبعد هذا جاء الشيخ مرتضى الأنصاري أعلى الله مقامه بمبان جديدة في الفقه ، تجد نموذجاً لها في كتابيه « المكاسب » و « الطهارة » . بعد ذلك لم يذُر في خلد أحد أن يكتب دورة فقهية بهذا المنوال من الشرح والتدريس .

فإذن ، وعلى هذا الوضع من تقدم الفقه وتكامله كباقي علوم الدنيا بسبب مساعي العلماء والفقهاء ، لا مناص من أمرين : فإما أن يقوم علماء هذا الزمان وفقهاؤه بسد الباب أمام تقدم الفقه وتطوره ومنع نموه ، وإما أن يحققوا هذا الاقتراح

المتين والتقدمي ، وذلك بايجاد فروع تخصصية ويسمحوا للناس بالتميز في التقليد بمثل ما هي الحال في الرجوع الى الطبيب .

المجلس الفقهي :

ثمة اقتراح آخر اقدمه هنا ، واعتقد أن من الخير أن يقال ، وهو أنه بعد أن ظهرت الفروع التخصصية في جميع علوم الدنيا ، فكانت سبباً في تقدم العلوم تقدماً محيراً للعقول ، ظهر أمر آخر إلى حيز الوجود كان أيضاً عاملاً مهماً من عوامل التقدم والتطور ، ألا وهو التعاون الفكري بين العلماء من الطراز الأول والمنظرين في كل فرع . في عالم اليوم لم يعد لفكر الفرد وللتفكير الفردي قيمة تذكر ، والعمل الفردي لا يوصل إلى نتيجة . ان علماء كل فرع من فروع العلم مشغولون دائماً بتبادل النظر بعضهم مع بعض ، يضعون حاصل فكرهم وعصارة عقولهم تحت تصرف العلماء الآخرين . بل ان علماء قارة ما يتبادلون معلوماتهم مع علماء قارة أخرى ويتعاونون معهم . فيكون من اثر هذا التعاون وتبادل المعلومات والتعرف على وجهات نظر الآخرين أنه إذا كانت هناك نظرية نافعة وصحيحة ، أمكن نشرها بسرعة أكثر لتأخذ مكانها ، وإذا كانت النظرية باطلة ، امكن نشر بطلانها سريعاً واطراحها بعيداً ، دون ان يضطر طلاب العلم الى التمسك بها حتى يتبين لهم بطلانها بعد سنين .

إنه لمما يؤسف له اننا لا نرى بيننا أي تقسيم للعلم والتخصص ، ولا أي تعاون وتبادل نظر . ومن البديهي أننا بهذا الوضع لا يمكن أن نتوقع تقدماً وحلاً للمشاكل .

على الرغم من أن أهمية التشاور العلمي وتبادل النظر واضحة ولا تتطلب البرهنة عليها ، ولكن لكي يتبين ان الاسلام نفسه يحتوي على أمثال هذه التطلعات والمبادئ التقدمية ، نورد آية من القرآن وقطعة من نهج البلاغة :

جاء في القرآن ، في سورة الشورى :

﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾^(١).

هذا هو الوصف الذي يصف به الله المؤمنين واتباع الاسلام . إذن ، فالاسلام يرى أن التعاون الفكري وتبادل النظر من المبادئ الأصلية في حياة المؤمنين .

وفي نهج البلاغة : « واعلموا ان عباد الله المستحفظين علمه يصونون مصونه ، ويفجرون عيونه ، يتواصلون بالولاية ، ويتلاقون بالمحبة ، ويستاقون بكأس روية ويصدرون برية » . أي اعلموا ان الذين عهد الله اليهم بعلمه يحفظونه ، ويجرون ينابيعه ، أي أنهم يفتحون ابواب العلم بوجوه الناس ، يرتبط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاطف ، يتلاقون بالمحبة والبشاشة ، ويرتوون من كأس العلم والفكر ، يتعاطون كؤوس العلم والمعرفة التي يدخرها كل منهم ، وتكون النتيجة أن يرتوي الجميع رياً .

فلو انشئ مجمع علمي للفقهاء ، وتحقق مبدأ تبادل النظر ، فان ذلك فضلاً عن انه يؤدي إلى تكامل الفقه وتطوره ،

(١) الشورى/٣٨.

فانه يزيل كثيراً من الاختلاف في الفتاوى .

ليس هناك طريق آخر ، لأننا إذا كنا ندعي أن فقهاءنا من العلوم الحقة في العالم ، فلا بد لنا من اتباع الأساليب التي تتبع في سائر العلوم الأخرى ، وإذا لم نفعل ذلك فمعنى ذلك ان الفقه خارج عن صف العلوم .

ثمة اقتراحات أخرى وددت ان اذكرها ، غير أن الوقت لا يتسع لها الآن .

ان الآية التي قرأتها في بداية الكلام تقول :

﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

هذه الآية الكريمة تأمر صراحة بأن جمعاً من المسلمين يجب أن يتعمقوا في دراسة الدين وان يضعوا معارفهم وفقههم في خدمة الآخرين .

التفقه من مادة « فقه » ومعناها ليس الفهم المطلق ، بل تطلق الكلمة على التعمق والتبصر الكامل في حقيقة أمر من الأمور ، وقد جاء في مفردات الراغب : « الفقه هو التوصل الى علم غائب بعلم شاهد » . وفي الفقه يقول : « تفقه إذا طلبه فتخصص به » .

فهذه الآية تطالب الناس ألا يكونوا سطحيين في فهم الدين ، بل عليهم ان يتعمقوا ليدركوا روح التشريع .

وهي أيضاً دليل يؤيد الاجتهاد والتفقه ، كما انها سند يؤيد مقترحاتنا . فكما أن هذه الآية تمد بساط الاجتهاد والتفقه في

الاسلام ، فهي تحكم ايضاً بزيادة مد هذا البساط ، للالتفات الى الضرورات ، وتنفيذ المجمع العلمي الفقهي ، والقضاء على الانفراد والفردية ، والتخصص في فروع الفقه ، لكي يستمر فقهننا في طريق التكامل .

المشكلة الأساس في جماعة علماء الدين

العلاقة والمسؤولية :

إن الذين يتمنون رفعة الدين الاسلامي المبين ، ويفكرون في اسباب رقي المسلمين وانحطاطهم في الماضي والحاضر ، لا مندوحة لهم عن التفكير في جهاز القيادة ، أعني جماعة علماء الدين المقدسة ، وفي تمنى تقدمها وارتقائها ، وفي كونهم يشعرون بالأسى لدى رؤية مشاكلها ومعوقاتها .

وذلك لأن من المسلّم به أن كل صلاح واصلاح لأمر المسلمين يجب أن يتحقق عن طريق هذه الجماعة التي لها صفة القيادة الدينية والمرجعية للمسلمين ، أو بالتعاون معها على الأقل .

فلو فرضنا أن فرداً أو جماعة شرعت في حركة اصلاح

ديني دون ان تستعد لها الجماعة وتتعاون مع القائمين بها ،
فلن يكون نجاحها كبيراً .

إن من خصائص الدين الاسلامي أنه جعل المسؤولية
مشتركة ، فالجميع مسؤولون عن رعاية الآخرين وارشادهم
وهدايتهم ، وكل من يجد نفسه في موقع مسؤول يرى تلقائياً أنه
مسؤول ازاء الجماعة والقيادة .

إن بعضاً من المفكرين الاجتماعيين ، بالنظر لضعف
علاقتهم واعتقادهم ، لم يفكروا في الجماعة العلمائية
ومشاكلها وطرق حلها ، بمثل ما هي الحال مع ذوي العلاقة
والاعتقاد القصيري النظر ، فهؤلاء أيضاً لم يخطر في عقولهم
الساذجة أن يفكروا في هذا الأمر . أما ذوو العلاقة والأفكار
النيرة في الإسلام فان هذا واحد من المواضيع المهمة التي
تشغل افكارهم .

إن كل ما أفخر به أنا هو كوني من هذه الجماعة ،
ومستظلاً بفيئتها العميم ، وقد ترعرعت في أسرة دينية ،
وأمضيت عمري في الحوزة العلمية ، وأتذكر أنني منذ أن
قدرت على التفكير في القضايا الاجتماعية أخذت افكر في هذا
الموضوع .

أساس المشكلة :

في ليلة من الليالي قبل سنوات عديدة كنت أحضر مجلساً
في قم يضم عدداً من الفضلاء جرى فيه الحديث عن مشكلات

جماعة علماء الدين ونواقصها ، وطرح السؤال التالي : لماذا كانت الحوزة العلمية في الماضي تشمل فروعاً من العلم تضم التفسير والتاريخ والحديث والفقه والأصول والفلسفة والكلام والآداب وحتى الطب والرياضيات وغيرها ، ولكنها اخذت تنقلص بالتدريج وتحدد، أي أنها كانت في الحقيقة جامعة عامة شاملة ، وغدت الآن بصورة كلية للفقه دون باقي الفروع ؟ لماذا يكثر في محيط العلماء المقدس العاطلون والطفيلون بحيث أن الزعيم الديني لكي يسقي وردة واحدة يضطر الى سقي كل ما هنالك من أشواك وأعشاب ؟ لماذا يسودنا الصمت والسكوت والتعامي بدل الحرية والتحرك ، وان من يريد المحافظة على مركزه ومقامه يضطر الى اطباق شفثيه والتقوقع في مكانه ؟ لماذا لا تنظم برامجننا التعليمية وفق احتياجاتنا ؟ لماذا نفتقر الى المقدار الكافي من التأليف والتصنيف والنشر ؟ لماذا تروج في أوساطنا الألقاب والعناوين والمظاهر والقيافة ، وتزداد يوماً بعد يوم ، مع الأسف ؟ ما السر في أن الزعماء الصالحين المتفتحين عندما يتسمنون مراكز الرئاسة يفقدون قدرتهم على الاصلاح ، ويبدون كما لو أنهم قد نسوا آراءهم السابقة ؟

وبعد أن تجاذبنا اطراف الحديث ، طرح تساؤل عن العلة الرئيسية لهذه المشاكل . وقر القرار على أن يذكر كل منا رأيه بهذا الشأن . فقال كل رأيه ، وقلت رأيي أيضاً . إلا أن أحد الحاضرين أدلى برأي رجحته على رأيي وآراء الآخرين ، وما زلت اليوم على ذلك . قال : إن السبب الرئيسي والأساس لهذه النواقص والمشاكل في المسلك العلمائي هو النظام

المالي وطريقة ارتزاق رجال الدين . واختتم كلامه بقوله :
« ان علة العلل في كل هذا الاضطراب هو سهم الامام » .

وبالطبع لم يكن قصده ، ولا هو قصدي ، ان علة النواقص
هي وجود تشريع في الدين باسم سهم الامام . ففي عقيدتي
أن تشريع هذه المادة لغرض ابقاء الدين وحيائه واعلاء شأن
الاسلام كان تشريعاً حكيماً . ولسوف ابين فيما بعد كيف
يمكن أن يكون هذا التشريع ضماناً لاستقلال الجماعة
العلمائية وقدرتها . كذلك ليس القصد هو ان القائمين على
هذا التشريع مقصرون في أداء واجباتهم . إنما المقصود هو
الأسلوب الذي غدا سنة بالتدريج في طراز تنفيذ هذه المادة
التشريعية والاستفادة منها بحيث فرضت على الجهاز الديني
نظاماً خاصاً ، ومن ثم أصبح نمط هذه الجماعة منشأ المشاكل
والنواقص الكثيرة .

الجماعة والنظام الصالح :

يبدو لأول وهلة أن صلاح المجتمع وفساده ، كبيراً كان أو
صغيراً ، يرجعان الى أمر واحد دون غيره ، وهو : صلاح افراد
ذلك المجتمع أو عدم صلاحهم ، وعلى الأخص قادتهم . أي
أن المسؤولية كلها تقع على عاتق الأفراد ، وهذا هو رأي
الكثيرين ويدافعون عنه .

وهؤلاء عندما يشيرون إلى بعض المفاصل الاجتماعية ،
يرون أن العلاج الوحيد هو الزعيم الصالح ، وبذلك يمنحون
الأصالة للفرد . أما الذين تعمقوا في دراسة المشكلة أكثر ،
ادركوا أن أهمية الجماعة وتشكيلاتها والنظام الاجتماعي لها

أعظم من أهمية الزعيم ، وانه ينبغي أولاً التفكير في الجماعة الصالحة ، ومن التفكير في الزعيم الصالح .

لأفلاطون نظرية اجتماعية معروفة هي نظريته في « المدينة الفاضلة » ، ومن بين فلاسفة الاسلام برز الفارابي في تلك النظرية وفي طرح نظرياته . يرى هذان الفيلسوفان أن الأساس هو صلاح الأفراد والأصالة الفردية ، فأوليا هذه النقطة كل اهتمامهما ترى من هم الذين يجب أن يتسلموا زمام أمور المجتمع؟ ما المميزات التي يجب أن يتحلوا بها؟ ما فضائلهم العلمية والعملية؟ أما عن كيفية التشكيلات والأنظمة الاجتماعية ، وكيف يجب أن يكون الأفراد من المثالية بحيث يمكنهم زمام الأمور بيدهم ، فلم يكن موضع عنايتهم كثيراً .

هنالك انتقادات وجهت الى هذه النظرية . من ذلك أن تأثير الجماعة العظيم في أفكار الأفراد وأعمالهم وروحيتهم ، بمن فيهم الزعماء أنفسهم ، لم يكن موضع دراسة ، كما لم يؤخذ بنظر الاعتبار أنه إذا كان النظام صالحاً قلت قدرة الفرد غير الصالح على المخالفة ، وإذا كان النظام غير صالح قلت قدرة الفرد الصالح على اجراء نواياه وتحقيقها ، بل قد يتخلى عن تلك النوايا وينجرف مع الجماعة .

يقول أحد العلماء في معرض نقد نظرية افلاطون :
« في تساؤل افلاطون عن من يجب أن يحكم المجتمع خطأ كبير وخطر دائم فيما يتعلق بالفلسفة السياسية . لقد كان يمكن أن يكون أكثر تعقلاً وأخلاقية لو قلنا : كيف يمكن تنظيم

المنظمات الاجتماعية بحيث لا يتمكن الزعماء غير الصالحين من ان يكونوا سبباً للاضرار بها .

تقتصر أهمية الزعماء الصالحين على وجهة نظرهم في قضايا اصلاح المنظمات الاجتماعية وتغييرها وتحسينها . أما الزعماء الصالحون الذين لا يختلف نمط تفكيرهم من حيث الأساس والتنظيم عن الزعماء غير الصالحين ، وما اختلافهم إلا من حيث الأخلاق الفردية ، ولكنهم يسببون في خط واحد مع غيرهم ، فليس لوجودهم أثر اكبر كثيراً من اثر وجود غير الصالحين ، ولا يكونون سبباً في تحولات اجتماعية كبيرة .

لرؤشنا ان نبرز وجهة نظر افلاطون والفارابي ، يكون علينا أن نقول إنهما قد أوليا اهتمامهما الى أولئك الأفراد الصالحين الذين يحكمون المنظمات الاجتماعية لا اعضائها .

إن مثل التشكيلات والمنظمات الاجتماعية بالنسبة الى الأفراد في المجتمع كمثل الشوارع والأزقة والبيوت في احدى المدن بالنسبة للناس ووسائل النقل المتحركة في تلك المدن . فالناس ووسائل النقل لا مندوحة لها عن التحرك في المدينة بحسب امتدادات تلك الشوارع والأزقة وانحناءاتها ومفارق الطرق فيها . إن أقصى حدود الحرية الممنوحة للناس هو حريتهم في اختيار الشارع أو الممر الذي يرغبون فيه من حيث سعته أو خلوه أو نظافته أو قصره أو جماله .

فإذا افترضنا أن تلك المدينة اخذت بالتوسع تدريجياً بدون حساب ولا خرائط ولا تخطيطات ، مما هو معمول به في تخطيط المدن ، فلا يسع الناس في مدينة كهذه إلا أن يكيفوا

تحركهم بحسب الوضع السائد . ان حركة المرور في هذه المدينة وادارة أمورها ستكون صعبة ، ولن يكون بمقدور الناس أن يفعلوا شيئاً في مدينة. هذا شأنها . إن كل ما يستطيعونه هو احداث بعض التغييرات السطحية في تلك الشوارع والأزقة والبيوت لإراحة انفسهم .

فإذا فرضنا وجود زعماء صالحين على رأس المنظمات الاجتماعية التي فيها بعض النواقص ، فان التباين في أعمالهم سيكون بمثل التباين الحاصل لدى السائر في مدينة ذات شوارع وأزقة كثيرة الالتواءات والانحناءات وغير المنظمة ، ليختار أفضلها وأوصلها الى غرضه .

خصائص حوزات العلوم الدينية :

يتميز محيط الحوزة العلمية عندنا بمميزات وخصوصيات لا نظير لها في محيطات أخرى .

إن محيط حوزة العلوم الدينية محيط من الصفاء والمحبة والمعنوية ، أي أن الروح المهيمنة على هذه الحوزة هي هذه الروح العامة ، ومن لا يتميز بهذه المميزات الخاصة يكون مخالفاً لروح الحوزة ومستثنى منها . إن الميزة التي يعترف بها الطلاب بعضهم لبعض إنما هي ميزة العلم والتقوى ، ولا يحترم الطالب أو يقدر حقاً إلا من حيث مقدار علمه وتقواه . إن فيهم الفقير والغني ، والريفي والمدني ، وابناء العمال وابناء التجار والسادة ، وكان فيهم قديماً من طبقة الاشراف وابناء الملوك ايضاً ، إلا أن كل شيء يفقد قيمته ، ولا تبقى إلا

قيمة الفضل العلمي والمعنوي ، فهي التي تنتزع احترام الطلاب لشخص ما وترفع من مكانته .

إن محيط الحوزة العلمية محيط زهد وقناعة ، لا أثر فيه للاسراف والتبذير ولا لمجالس السمر الليلية التي تنتشر بين الطبقات الأخرى وحتى بين طلاب العلوم غير الدينية ، بل إن أمثال هذه الأفكار لا تخطر لأي طالب من طلاب العلوم الدينية مجرد خطور ، فإذا بدر من أحدهم شيء من هذا القبيل كان سقوطه حتمياً . فالطلبة على الاجمال ، أناس قانعون ، مصروفاتهم قليلة ، ولا يعدون عبثاً على المجتمع .

والعلاقة بين الطالب والأستاذ علاقة حب واحترام فالطلاب يحترمون استاذهم في حضوره وفي غيابه ، بل حتى بعد وفاتهم فإنهم يذكرونهم بكل خير ويدعون لهم بحسن العاقبة . إن هذا القدر من احترام الأستاذ الذي يتصف به طالب العلوم الدينية إنما هو وليد تعاليم أولياء الدين نحو قدسية العلم والمعلم . إن هذه الحالة أقل ظهوراً - كما نعلم - في الأوساط الأخرى .

إن من عادات الدراسة في الحوزة أن يعيد الطالب التفكير في الدرس الذي يسمعه من الأستاذ ، فيدرس النص في الكتاب ثم يشترك مع طالب آخر في بحثه . وفي الدروس العالية يعيدون كتابة ما سمعوه من الأستاذ أثناء الدرس بعد عودتهم ليلاً ، ولا يتبعون طريقة الحفظ البيغائية ، كما هي عادة الطلبة المحدثين ، بل يعتمدون التعمق في التفكير والتحليل . وبما أن حق التدريس ليس محصوراً ، فإن للطلاب

الحق في اختيار استاذہ ، ولكل امرئ أن يقوم بتدريس الموضوع الذي يرى أنه قادر على تدريسه . وعليه فإن الطالب الديني وهو يتعلم ، يمكن أن يقوم بتعليم المواضيع التي سبق له أن درسها واستوعبها .

إن ميزة أسلوب دراسة العلوم الدينية في حوزاتنا العلمية ، هي أنهم إذ يتلقون الدرس من الأستاذ يدرسونه جيداً ثم يتباحثون فيه ، ويدونونه ، وفي الوقت نفسه يقومون بتدريس الدروس الأخرى لمن هم أدنى مرحلة . إن هذه الأمور تجعل طالب العلوم الدينية متعمقاً في علومه .

إن هدف هؤلاء الطلاب ليس الحصول على شهادة ، والدرجة التي يعطيها الأستاذ لا تعرف مقام الطالب ، بل إن مباحثات الطالب ، ومجادلاته واعتراضاته التي يثيرها في مجلس درس الأستاذ ، وفي مجلس تدريسه هو ، وحمله الأساتذة والطلاب على الالتفات إليه ، كل هذا يكون خير معرّف لطلاب العلوم الدينية .

يقضي طلاب العلوم الدينية مراحل الدراسة والتدريس بصورة طبيعية جداً ، حيث يتعين الأستاذ بالاختيار لا بالتنصيب ، أي أن الطلاب هم الذين يختارون اساتذتهم عن طريق تجاربهم واتصالاتهم ، وهذا نوع من الحرية والديمقراطية سائد في حوزة العلوم الدينية مما تقتقر اليه الحوزات الأخرى . وعلى هذا فإن قانون اختيار الأصلح هو السائد بينهم ، ففي المؤسسات التربوية الحديثة تقوم الجهات العليا بتعيين الأساتذة لمختلف الفروع والدروس ، وكثيراً ما

يتفق ألا يكون الأستاذ المعين مناسباً لصفوفه ، وقد يكون مناسباً لصفوف أعلى أو أدنى ، وبذلك قد لا يرضى الطلاب بذلك ولا يحترمونه ، ويكون احترامهم للأستاذ مبنياً على خوفهم من الحصول على درجات ضعيفة والسقوط في الامتحانات . ان أمثال هذه الاضطرابات والاختلافات كثيرة في الوسط التربوي الكلاسيكي ، ولكننا لا نجد لها أثراً في حوزة العلوم الدينية .

وعلى هذا الأساس يكون تقدم الأفراد في حوزة العلوم الدينية مبنياً على القانون الطبيعي القاضي باختيار الأصلح ، كما ورد في وصف علي (ع) لعلماء الدين :

« فكَانُوا كَتَفَاضِلِ الْبَذْرِ يُنْتَقَى فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَيُلْقَى قَدْ مَيَّزُهُ التَّخْلِيفُ وَهَذِهِ التَّمْحِيفُ » .

فهم منتقون كانتقاء البذور الخالصة المعدة للزراعة وعلى وفق هذا القانون يصعد الطلاب ، درجة فدرجة حتى يصلوا الدرجة التي تلي الدرجة الأخيرة - درجة المرجعية . إن ما يرفع الأساتذة الى مرحلة ما قبل الدرجة الأخيرة هو ذوق الطلاب وثقتهم . ولكنهم ما ان يصلوا الى المرحلة الأخيرة حتى نظراً قضية العائدات وسهم الامام وتقسيم الأموال والمربّات . هنا قد تشابك الحسابات احياناً ، ولا يعود قانون انتخاب الأصلح حاكماً .

هذه هي المميزات التي تمتاز بها حياة طالب العلوم الدينية إلا أن هناك نواقص لا بد من ذكرها :

النواقص :

لا يوجد امتحان قبول لطلاب العلوم الدينية ، لذلك فمن المحتمل أن ينتسب الى هذا المسلك المقدس من لا يصلح له . ولعدم وجود أي امتحان ، فان انتقال الطلاب من دراسة كتاب أدنى الى كتاب أعلى حر لا يمنعه مانع ، ومن البديهي أن يستعجل بعضهم فيقفز الى مرحلة أعلى ، ومن ثم يتوقف عن الدراسة ويصاب بالبرود .

والطلاب لا يخضعون لاختبار الميول والرغبات ، فتكون النتيجة ان قد يرى الطالب الذي يميل الى الفقه أو الفلسفة أو الآداب أو علم الكلام أو التاريخ أو التفسير ، انه قد دخل فرعاً غير الذي يجد في نفسه الاستعداد للاستمرار فيه وفق رغبته .

إن فروع العلوم الدينية قد تضاءلت كثيراً في الأيام الأخيرة ، فادخل اكثر الفروع ضمن الفقه ، والفقه نفسه غدا بحيث أنه توقف عن التكامل منذ مائة سنة .

إن من نواقص الجهاز العلمائي هو الحرية التي لا حد لها ولا حصر في ملابس رجال الدين ، حتى أصبح لباسهم بالتدريج مختلفاً عن الآخرين ، وصار لهم لباس خاص ، مثلما للجنود والعسكريين وبعض المهن الأخرى لباس خاص .

في التشكيلات الدينية ، بخلاف الأمر في التشكيلات الأخرى ، يستطيع كل فرد ، دون مانع وراذع ، أن يتزياً بزي رجال الدين ، فقد لوحظ كثيراً ان من لا علم له ولا ايمان ، يتزيا بزي رجال الدين لاستغلال مكانتهم ، فيكون بذلك مدعاة للتعول عليهم .

في الحوزة العلمية يدرسون الأدب العربي ، ولكن بطريقة مغلوبة ، بحيث أن الطلاب بعد سنوات من الدراسة لا يتعلمون اللغة العربية ، على الرغم من أنهم يتعلمون قواعدها ، فلا يقدرون على التكلم ولا الكتابة بها .

على الرغم من أن الاكثار من التباحث في الدروس وشيوع علم الأصول يزيدان من قدرة الطالب على التفكير بذكاء . إلا أن في ذلك نقصاً كبيراً ايضاً ، وهو أنه يبعد الطلاب عن التفكير الواقعي في القضايا الاجتماعية ، ثم ان الضعف في تدريس منطق أرسطو ، يوجه فكر الطلاب وجهة جدلية نظرية ، الأمر الذي يحول دون تمكن الطلاب من التفكير واقعياً فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية .

والنقص المهم الحاصل حالياً في جهاز القيادة الدينية يتعلق بالميزانية وبالنظام المالي وطريقة ارتزاق رجال الدين .

الميزانية :

هنالك وجهات نظر عديدة في كيفية تحسين طرق معيشة رجال الدين :

أ - يرى بعضهم أن رجال الدين ليسوا بحاجة الى ميزانية خاصة ، بل أن عليهم - مثل باقي أصناف الناس - أن يشتغلوا ليكون لهم مصدر للدخل يعيشون منه . عليهم أن يعيشوا من عرق جبينهم ، أي أن عليهم أن يخصصوا جزءاً من وقتهم للعمل لتأمين معاشهم ، وجزءاً آخر للشؤون الدينية والدرس والبحث والتأليف والتدريس والافتاء والارشاد وغيرها .

يعتقد هؤلاء أن الشؤون الدينية في الاسلام ليست مهنة خاصة بحيث تستوجب تعيين ميزانية خاصة بها . وانما كل من كان قادراً على تعهد الأمور الدينية ضمن قيامه بتأمين معاشه فله ذلك . أما إذا أراد أحد التعهد بتلك الأمور ، ببقاء نفسه عالة على المجتمع فخير له ألا يفعل ذلك منذ البداية .

وأدلة هؤلاء هي أن في صدر الاسلام ، على عهد الرسول (ص) والأئمة الأطهار (ع) كان هناك اشخاص يقومون بتلك الواجبات ، يعلمون الحلال والحرام ، يعظون وينصحون ، ويشتركون في حلقات الدرس ويقومون هم بالتدريس ، وفي الوقت نفسه كان لكل منهم مهنة يتكسب بها ، وكثير منهم اشتهروا بالمهنة التي كانوا يمتنونونها ، كالتمار ، والبزاز ، والخراز ، والطحان ، والسمان ، والحداء ، والوشاء ، وغير ذلك من الألقاب التي لقبوا بها في كتب الحديث والفقه والتاريخ . لم يذكر التاريخ أن الرسول أو احد الأئمة طلب من عدد من الناس إن يتركوا أعمالهم ، ويقتصروا على القيام بوظائف دينية ، كالافتاء ، والتدريس ، وإمامة الجماعة ، والوعظ ، والارشاد ، وغير ذلك . تلك هي نظرة بعضهم .

الحقيقة هي أنه إذا استطاع اشخاص ان يضمّنوا معيشتهم من طريق آخر ، واستطاعوا في الوقت نفسه أن يتعهدوا الشؤون الدينية ، فذلك خير ، إلا أن أمثال هؤلاء قليلون في الغالب ، ولذلك لا يمكن أن نطلب من الجميع أن يكونوا هكذا ، وانه لا يجوز لغير أمثال هؤلاء الدخول الى الحوزة ، وذلك

للتغييرات التي طرأت على حياة الناس بالنسبة إلى صدر الاسلام ، ولتوسع العلوم وازدياد احتياجات المجتمع . وعليه فمن اللازم أن ينبري جماعة من الناس لتعهد الأمور الدينية ، وإن ينصرفوا طوال حياتهم إلى ذلك ، وهذا يتطلب تخصيص ميزانية خاصة تصرف بطريقة صحيحة .

في صدر الاسلام لم تكن الحاجات كما هي عليه الآن ، كما لم تكن المشاكل والشبهات ولا عدد المعاندين والأعداء بهذا المقدار ، لذلك ينبغي أن تكون هناك جماعة دائمة الاستعداد والتأهب للدفاع عن الاسلام ولسد حاجات الناس الدينية . والواقع أن هناك اشخاصاً يشغلون انفسهم ، كما هي الحال فعلاً ، بأمور من قبيل امامة الجماعة ، التي لا شأن لها بالمسائل الدينية ، ولا يحق لأحد أن يتذرع بها في الاخلاص إلى البطالة وترك العمل والجلوس بانتظار وقت الصلاة فيذهب إلى المسجد لأدائها ، ثم يعود ليدور على مجالس الفاتحة ، وينظر عمره كلاً على المجتمع .

على كل حال ، ان من الجمود الفكري أن نقول إن ما لم يكن موجوداً في صدر الاسلام لا حاجة له اليوم أيضاً .

ب - ويرى اقتراح آخر أن تتكفل الأوقاف والصاقلات الجارية بالصرف على الشؤون الدينية . ولعل الجهات الدينية في العالم - عدا الشيعة - تعتمد على صندوق الأوقاف والصدقات الجارية لإدارة أمورهما .

لقد بنيت في أكثر مدن إيران مدارس دينية ، وأوقفت عليها الموقوفات الكثيرة العائدات ، وكانت هذه تعين كثيراً

مدارس الطلبة في طهران وأصفهان ومشهد وتبريز وشيراز وغيرها من المدن ، وتساعد على استمرارية الدراسات الدينية .

ولكن الذي يؤسف له ان اكثر هذه الموقوفات انقلب الى املاك خاصة لأسباب لا مجال لشرحها هنا ، وما بقي منها وقع تحت تصرف احد رجال الدين المشهورين وتصرف عائداته على اجهزة تعمل ضد مصالح الاسلام والمسلمين العالية ، وبعض آخر تحت تصرف الأوقاف نفسها ، حيث تضيع عائداته بطرق أخرى ، ولا يبقى سوى جزء ضئيل هو الذي يصرف في مضانته الشرعية الحقيقية .

إن الموقوفات التي يمكن أن تكون ، أو يجب أن تكون ، تحت تصرف المنظمة الدينية لا تقتصر على ما أوقف على المدارس ، فهناك أرقام اكبر وموارد اضعف مما يجوز شرعاً ، أو يلزم أن تكون تحت تصرف الجماعة الدينية . ولقد جرى كلام حول هذا الموضوع مرات عديدة بين الجهات الدينية والمرجعية ، لغرض وضع تلك الموارد في خدمة الجماعة الدينية ، إلا أننا لم نصل الى نتيجة مرضية لأسباب مجهولة .

لو امكن تنظيم الأوقاف لتكون مؤسسة معقولة ، لأمكن القيام بخدمات جليلة للدين وللثقافة والتربية ولالأخلاق العامة ، أما إذا بقيت على ما هي عليه فيستكون سبباً في تفشي الفساد وتقوية اشخاص يقفون دائماً حجرة عثرة في طريق الإصلاح وتقدم المجتمع الاسلامي .

ج - الاقتراح الآخر هو طريقة استغلال سهم الامام

عليه السلام . فيما يتعلق بالأديان الأخرى ، لا علم لي فيما إذا كان عندها نص أو قانون مالي ينطبق مع حياة رجال الدين وإدارة منظمات القيادات الدينية . إلا أننا في الاسلام ، وبموجب النظرة الشيعية إلى آية الخمس المباركة ، لنا قانون كهذا .

يجبى الخمس من الغنائم الحربية ، والمعادن ، والعوائد السنوية الخالصة ، وبعض الأشياء الأخرى ، ويعني أن يدفع كل شخص بعد استخراج مصاريفه الخاصة ، الخمس الى جهاز الامامة والقيادة الدينية .

نصف هذا الخمس يدعى « سهم الامام » ويصرف بحسب الفقه الشيعي ، في حفظ الدين وابقائه .

واليوم ، الميزانية الوحيدة التي تدير شؤون الجماعة الدينية ، والتي عليها بني تنظيم الحياة الدينية ، ومنها استمدت الجماعة الدينية شكلها وصيغتها بحيث أصبح لها تأثير كبير في جميع الشؤون الدينية ، هي سهم الامام .

إن رجال الدين والمجتهدين لا يفرضون أي الزام أو اجبار لغرض جباية هذه الميزانية المالية ، بل ان الناس المؤمنين هم الذين يتصلون عن رضا وطيب خاطر بمن يعتمدونهم ويطمثون اليهم من رجال الدين ويدفعون لهم ما بذمتهم ، وليس لهؤلاء أي تنظيم مالي متميز لهذه الأموال ، انما الناس مدفوعون بضمايرهم وايمانهم ، يدفعون ما ينبغي عليهم من اموالهم كثيراً كان أو قليلاً ، من الأرقام الصغيرة حتى الأرقام التي تصل الى المئة الف تومان ويضع مئات الآلاف منه .

إن ميزة سهم الامام على ميزانية الأوقاف هي أنه ينطوي على عواطف الناس وتواضعهم وحبهم . فقيام عامة الناس بدفع سهم الامام الى شخص ما ناشئ عن حسن ظنهم ، إما كون الذي يتسلم هذا المال يصلح لذلك أو لا يصلح فيعود إلى مقدار صحة حكم الناس على صلاح هذا الشخص ، وإلى عدم وجود عوامل أخرى غير ذلك في الأمر . غير أن المتسلم النهائي لهذا السهم هو الامام ، فتمت سلسلة من العلل والمعلولات تنتظم في تعريف شخص ما ، ثم وثوق الناس وحسن ظنهم به ، ثم وصول سهم الامام اليه ، ثم بلوغه الزعامة وتسلم الرئاسة .

التركز والسلطة :

قبل مئة سنة ، يوم لم يكن التمدن الجديد قد وصل الى ايران ، وكانت وسائل الارتباط بين المدن ضعيفة ، كان أهالي كل مدينة يدفعون ما عليهم من الحقوق المالية الى علماء مدينتهم ، وكانت تلك الأموال غالباً ما تصرف في المدينة نفسها . ولكن خلال هذا القرن الأخير ، وبعد أن ظهرت وسائل المواصلات الحديثة ، وازداد قرب المناطق بعضها من بعض ، جرت العادة على أن تدفع تلك الأموال الى مرجع التقليد . وعلى ذلك فإن مرجع التقليد الذي كان موضع التقدير والطاعة ، ازدادت ، بوصول أموال سهم الامام اليه ، امكانياته في ادارة الحوزات العلمية وفي توسيعها وادامتها . وعلى اثر اتساع الاتصالات وازدياد الارتباطات بين الناس ومراجع التقليد ، وانتشار الحوزات العلمية وكثرة عدد الطلاب

والمتخرجين الذين انتشروا في معظم المدن والقرى ، ظهرت زعامات وسلطات كبيرة .

إن أول شخص بلغ خلال هذا القرن الأخير مبلغاً كبيراً من الرئاسة ، والذي كانت وسائل الاتصالات الحديثة خير عون له في ذلك ، هو المجتهد الكبير المرحوم آية الله ميرزا محمد حسن الشيرازي أعلى الله مقامه . وكانت أولى امارات زعامته ورئاسته فتواه التي أصدرها بشأن اتفاقية التبغ . وقد جاءت بعده أيضاً زعامات مماثلة تقريباً .

إن طريقة تجمع سهم الامام هي التي ذكرناها . أما طريقة صرفها فترتبط مئة بالمئة بوجهة نظر المرجع الذي يتسلمها . ولم تجر العادة إلى هذا اليوم أن يكون لهذا حسابات ودفاتر وسجلات ، وحسن التصرف في هذه الأموال منوط بمدى تقوى المرجع وزهده وخوفه من الله ، ثم بمدى تثبته من أحقية جهات الصرف وعدم الوقوع في أخطاء ، وثالثاً يتعلق ذلك بقدرة الرجل على حسن قيامه بالأمر وامكاناته .

نقطتا القوة والضعف :

إن لطريقة تجمع سهم الامام المتبعة في الوقت الحاضر محاسنها ومساوئها . من محاسنها أن دافعها الوحيد هو ايمان الناس وعقيدتهم ، وان علماء الشيعة لا يتقاضون ميزاتيتهم من الحكومة ، وان تعيينهم وعزلهم ليس بيد الدولة ، وعلى ذلك فان استقلالهم محفوظ دائماً في قبال الحكومات ، فهم قوة بازاء قوة الدولة ، وقد ينافسونها أحياناً .

إن هذا الاستقلال في الميزانية ، والاستناد الى عقيدة الناس ، هما السبب احياناً في الوقوف بوجه انحرافات الحكومات ومعارضتها واسقاطها ، ولكن هذه نفسها ، من جهة أخرى ، هي نقطة ضعف الشيعة أيضاً ، فليس ثمة ما يلزم علماء الشيعة ويجبرهم على اطاعة الحكومات ، ولكنهم مضطرون الى مجاراة اذواق العامة وعقائدها ، للبقاء على حسن الظن بهم ، وهذا منشأ أغلب المفاسد الموجودة في السلك الديني الشيعي .

سلك رجال الدين الشيعة والسنة :

لو قارناً بين سلك رجال الدين في قم والنجف وفي مصر بزعامة الجامع الأزهر للاحظنا وجود امتياز لكل من هاتين المنظمتين على الأخرى .

ففي مصر يعين رئيس الجمهورية رئيس الجامع الأزهر ، بالنظر لأسباب خاصة يأتي على رأسها عدم وجود ميزانية مستقلة للجامع الأزهر ، وكذلك وجود نظرة مختلفة في مصر بشأن ولي الأمر . وعلى ذلك فرئيس الجامع الأزهر أشبه بالمدعي العام الذي يعينه عندنا الرجل الأول في المملكة ، ولكن هذا لا وجود له في السلك الديني في ايران ، بل اذا ظهر أن بعض الدوائر الرسمية تميل الى رئاسة شخص معين فان ذلك يكون مدعاة الى سقوط ذلك الشخص .

قبل سنوات رأيت في إحدى الصحف صورة العلامة الشيخ محمود شلتوت رئيس الجامع الأزهر وهو جالس الى مكتبه وفوق رأسه علقت صورة جمال عبد الناصر . أما في

ايران فلا يمكن أن تجد صورة احد المسؤولين معلقة حتى في
غرفة حقيرة لأحد الطلبة . ان زعيم مصر الديني لا يمكن أن
يبلغ من القوة والقدرة بحيث يستطيع في قضية مثل قضية التبغ
أن يسقط حكومة . لماذا ؟ لأنه متكئ على الدولة .

ولكن من جهة أخرى ، نجد أن رجل الدين المصري ،
بالنظر لكونه لا يجد مرتبه ومورد معاشه في أيدي الناس فانه لا
يكون متكئاً على العامة ، وتكون له حرية الرأي والعقيدة ، ولا
يخفي الحقائق ولا يكتتمها ، لأنه لا يخشى الناس . إنه لمن
المستبعد أن يقدر رئيس ديني شيعي ، في هذه الظروف مهما
يكن حي الضمير وطالب اصلاح ومخلصاً ، على اصدار فتوى
مثل الفتوى التي اصدرها الشيخ شلتوت والتي حطم بها طلسماً
دام اكثر من الف سنة ، أو حتى أن يخطو خطوة اصغر من تلك
الخطوة بكثير .

في القرون الاسلامية الأولى ، يوم كانت الظروف
المعاشية لرجال الدين المصريين والايروانيين متشابهة ، لم يكن
علماء الشيعة ، من حيث تنويرهم الفكري وتنوع مؤلفاتهم في
الفروع المختلفة وابتكاراتهم العلمية ، متخلفين عن علماء
مصر ، بل ان المصريين انفسهم يعترفون بتقدم الايروانيين
عليهم في جميع العلوم الاسلامية . أما اليوم فالأمر معكوس ،
ان عيون المسلمين المتنورين في ايران تتجه نحو علماء
مصر ، ينتظرون تأليفهم الجديدة في المسائل الاجتماعية
الاسلامية المطلوبة في أيامنا هذه . إنهم قد يشعرون
علمائهم ، لأنهم في الظروف التي يعيشون فيها لا ينتظر أن

يصدر عنهم غير الرسائل العملية أو بعض المؤلفات السطحية التي لا تتخطى مستوى تفكير العامة .

غير أن عدداً من النخبة المخلصة استطاعت خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية أن تنفصل عن ميزانية رجال الدين وانصرفت الى التأليف والتحقيق في المجالات التي تشد إليها الحاجة اليوم في المجتمع الاسلامي .

إن المتضلعين يعترفون الآن بأن الآثار والمؤلفات التي صدرت في السنوات الأخيرة عن خريجي الحوزات العلمية الشيعية أعمق بكثير مما ينشره العلماء المصريون وأدق تحقيقاً .

القدرة والحرية :

إذا اعتمدت الجماعة الدينية ، الناس حازت القدرة ، ولكنها تخسر الحرية . وإذا اعتمدت على الحكومات فقدت القدرة واحتفظت بالحرية ، وذلك لأن عامة الناس ذوو عقيدة وإيمان على العموم ولكنهم جهلة وسذج ومتخلفون ، ولذلك فإنهم يعارضون كل اصلاح ، ولكن الحكومات من جهة أخرى متنورة ، غير أنها ظالمة متجبرة . فالمنظمة التي تتكىء على الناس تكون قادرة على محاربة ظلم الحكومات وتجاوزها ، ولكنها ضعيفة في محاربة خرافات الجهلة وعقائدهم الباطلة . أما إذا استندت المنظمة الى الحكومات فإنها تكون قادرة على محاربة العادات والأفكار الجاهلة ، وتكون ضعيفة في وجه ظلم الحكومات وتجبرها .

عندي أن استناد ميزانية رجال الدين على الناس ليس هو سبب ضعفهم ، إنما سبب الضعف هو عدم وجود تنظيم لهذه الميزانية وهو الذي يؤدي إلى هذه المنقصة الكبيرة . فبتنظيم ميزانيتهم يمكن إزالة المنقصة الكبرى بحيث يكون لرجال الدين الشيعة كلا الأمرين القدرة والحزبية ، وهدف كلامنا في هذا الموضوع هو أن نبلغ بالجماعة الدينية إلى هذه المرحلة المثالية . وسوف نفيض في الشرح أكثر تحت عنوان (طريق الإصلاح) بهذا الخصوص .

أفة المجتمع :

المجتمع يشبه الفرد في كثير من الحالات ، ومن ذلك الاصابة بالآفات ، وطبيعي أن تكون آفة المجتمع خاصة بالمجتمع ، ولكل مجتمع آفته الخاصة به . إن الآفة التي أصابت مجتمعنا الديني بالشلل وأقعدهت عن العمل هي « الاصابة بالعوام » وهي أشد بلاء من الاصابة بالسيول أو الزلازل أو لسع العقارب والحيات . إن أصل هذه الآفة هو نظامنا المالي .

إن منظومتنا الدينية على إثر اصابتها بهذه الآفة ، لا تستطيع أن تكون طليعية فتتحرك أمام القافلة ، وأن تهدي القافلة بالمعنى الصحيح للهداية . إنها مضطرة إلى التحرك وراء القافلة . إن من سمات العامة أنهم لا يفارقون القديم الذي اعتادوا عليه ، بل يتمسكون به ، دون تمييز بين حق وباطل . إنهم يعتبرون كل جديد بدعة أو اتباعاً للأهواء . لا يعرفون قوانين الطبيعة ومقتضيات الفطرة ، لذلك فانهم

يخالفون كليّ جديد من هذا المنظور ، ويحافظون على الوضع القديم دائماً .

إننا نرى اليوم أن العامة من الناس ينظرون الى مسائل مهمة ، كالتوزيع العادل للثروة ، والعدالة الاجتماعية ، والتعليم العام ، والحكم الوطني ، وأمثالها مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاسلام وتعاليمه التي تدعوه وتدافع عنه ، ينظرون اليها نظرتهم الى رغبة صبيانية .

فمجتمعنا الديني المصاب بآفة العامة لا مندوحة له - عندما يريد أن يتحدث في مسألة اجتماعية - عن الخوض في مسائل سطحية وثانوية ، مبتعداً عن الجذور العميقة التي يتعامل معها بطريقة تدل مع الأسف ، على تأخره وعلى نقضه الاسلام ، مما يكون سلاحاً بيد أعداء الاسلام .

إنه لمدعاة للأسى حقاً أن نجد هذه الآفة تقيّد الأيدي والأرجل ، ولولا ذلك لاستبان بكل وضوح أن الاسلام جديد في كل عصر وزمان حقاً « لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه » ولعرف أن أعرق النظم الاجتماعية في عصرنا هذا ليس قادراً على منافسة الاسلام .

ليس أمام مجتمعنا الديني سوى السكوت في موضع الكلام ، والسكون في موضع الحركة ، والنفي في موضع الاثبات ، لأن ذلك ينسجم مع طبيعة العامة .

إن من سمات غلبة العامة من الناس هي منشأ رواج الرياء ، والمجاملة ، والتظاهر ، وكتمان الحقائق ، والاهتمام

بالمظاهر ، وشيوع الألقاب والمقامات ، والتطلع إلى المراكز العليا ، في مجتمعنا الديني مما لا نظير له في العالم .

إن غلبة العوام هي التي تدمي قلوب أحرارنا وطلاب الإصلاح فينا .

في سنوات دراستي في الحوزة العلمية بقم ، حيث كان لي شرف الحضور في حلقة الدرس الملهمة التي كان يلقيها المرحوم آية الله البروجردي أعلى الله مقامه ، تطرق الكلام يوماً أثناء درس للفقهاء ، إلى حديث عن الامام الصادق عليه السلام ، إذ يسأل أحدهم الامام سؤالاً ، فيجيبه الامام ، فيقول السائل إن السؤال نفسه سبق أن طرح على أبيه الامام الباقر (ع) فكان جوابه مختلفاً ، فأيهما الصحيح ؟ فقال الامام أن ما قاله أبي هو الصحيح . ثم قال : « إن الشيعة أتوا أبي مسترشدين فأفتاهم بمر الحق وأتوني شكاً فأفتيتهم بالتقية » .

أي أن الذين جاءوا أبي جاءوه بنيات خالصة يريدون أن يعرفوا الحقيقة حتى يعملوا بها ، فبين لهم الحقيقة عينها . أما الذين يأتوني سائلين لا يريدون الاهتداء والعمل بل يريدون أن يستنطقوني ما أقول ، فينشروا ذلك في الأطراف إثارة للفتنة ، فالتزم جانب التقية في الجواب .

ولما كان هذا الحديث يتضمن تقية الشيعي من الشيعي ، لا من مخالفه ، فقد راح المرحوم يكشف عن آلامه ومكنونات قلبه ، وقال : « ليس ثمة ما يدعو للعجب ، فالتقية من أصحابنا أهم وأعلى » . أنا نفسي في أوائل بلوغي مرحلة المرجعية العامة كنت أظن أن عليّ أن استنبط الأحكام وعلى

الناس العمل بها ، فما أفني به يعمل به الناس ، رأيت أن الأمر ليس كذلك .

إن التقية الواردة في الحديث تختلف ، طبعاً ، عن التقية التي أشار إليها المرحوم . إنهما نوعان من التقية . إن ما ورد في الحديث تقية لا تخص محيطنا الديني ، فهي متبعة في كل أرجاء العالم ولا مناص منها . أما التقية السائدة في الأوساط الدينية عندنا فناشئة من طريقة تشكيل أجهزتنا التي ظهرت مؤخراً . وقد انتهز المرحوم تلك الفرصة الصغيرة للتنفيس عما في نفسه .

لقد ارتأى المرحوم آية الله الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي أعلى الله مقامه ، مؤسس الحوزة العلمية في قم ، أن يطلب من عدد من الطلبة تعلم اللغات الأجنبية وبعض العلوم كمقدمات ، لكي يستطيعوا عرض الاسلام على الطبقات المثقفة الجديدة ، وفي البلدان الأجنبية ، ولكن ما إن انتشر هذا الخبر حتى جاءت جماعات من العامة وأشباه العامة من طهران إلى قم ، وقالوا إن هذه الأموال التي يدفعها الناس باسم سهم الامام لا يقصد بها أن تصرف لتعلم الطلبة لغة الكفار ، وأنهم سوف يفعلون كذا وكذا إذا نفذ الاقتراح . فلما رأى المرحوم أن ذلك سيكون سبباً لانهايار الحوزة العلمية من أساسها ، ألغى فكرته مؤقتاً .

وبعد ذلك بسنوات ، في عهد زعامة المرحوم آية الله السيد أبو الحسن الأصفهاني أعلى الله مقامه ، عقد عدد كبير من علماء النجف الأشرف وفضلائها المبرزين - وبعضهم اليوم

من مراجع التقليد - اجتماعاً تبادلوا فيه وجهات النظر واتفقوا على إعادة النظر في برنامج الدروس التي يدرسها الطلاب ، آخذين حاجات المسلمين الآتية بنظر الاعتبار ، وعلى الأخص تلك المسائل التي هي جزء من أصول عقائد المسلمين فدخلونها في البرنامج التدريسي للطلاب ، وكان الهدف هو إخراج الحوزة العلمية في النجف من نطاق الإقتصار على الفقه والرسائل العملية . ورفعت هذه النتائج الى المرحوم لأقارها ، غير أن المرحوم ، وقد سبق له أن تلقى درسه مما جرى مع المرحوم آية الله الحائري ومن أمثال ذلك ، أرسل يقول : ما دمت حياً لا يحق لأحد أن يغير من تركيب هذه الحوزة . وأضاف : إن سهم الامام الذي يوزع على الطلاب ، يجب أن يكون من أجل الفقه والأصول دون غيرهما . ومن البديهي أن ذلك كان درساً لا ينسى للفضلاء الذين هم رؤساء الحوزة العلمية في النجف الآن .

إن في هذا توضيحاً كافياً لمعرفة السبب الذي يحمي شخصياتنا البارزة عندما تصل الى مركز الحل والربط ، على أن تعجز عن تحقيق ما كان يدور في خلدتها من قبل ، وعلى الرغم مما يسببه لها ذلك من آلام ، ولا تفتأ تفكر في الإصلاح ، ولكنها عملياً لا قدرة لها على التنفيذ . لماذا خرجت حوزتنا العلمية من شكل جامعة دينية الى شكل كلية فقهية ؟ لماذا عندما يبرز علماؤنا وفضلاؤنا ويشتهرون ، يخفون ما عندهم من العلوم ، غير الفقه والأصول ، وينكرونها ؟ لماذا يكثر العاطلون والمتطفلون في هذا الوسط المقدس بحيث أن الزعيم الديني إذا أراد أن يسقي نبتة ورد يضطر الى سقي

الأشواك والنباتات الطفيلية الكثيرة ؟ لماذا يطغى السكوت والسكون والتغافل في محيطنا الديني على المنطق والحركة والحياة ؟ لماذا ضعفت فيما بيننا حرية الفكر والعقيدة ؟ لماذا لا ينظم منهاج تدريس طلاب العلوم الدينية تنظيماً يتفق ومتطلبات العصر ؟ لماذا نرى طلبة العلوم الدينية ، بدلاً من أن يكونوا هم السباقين في الطليعة والهادين لمسيرة المجتمع ، يتسكعون خلف القافلة ؟ لماذا ؟ لماذا ؟ لماذا ؟ .

طريق الإصلاح :

ليس طريق الإصلاح ألا يكون للحوزة الدينية ميزانية وأن يكون على كل شخص أن يعيش من عرق جبينه ، ولا طريق الإصلاح هو أن يصبح رجال الدين عندنا مثل رجال الدين في مصر أتباعاً للدولة .

طريق الإصلاح واحد : تنظيم الميزانية الموجودة فعلاً . إن ما يجري الآن في سهم الامام أشبه بأن تقرر الدولة تخصيصات لتأمين معاش رجال التربية ، ولكن تطلب منهم أن يرفدوا تلك الميزانية بطريق حث الناس وترغيبهم على التبرع لها ، وأن لكل شخص أن يأخذ من الناس ما يستطيع ، على أن يحكم ضميره فلا يصرف على نفسه أكثر من حاجته ، وأن يعطي الآخرين ما يفيض عن حاجته .

من المعلوم كيف يمكن أن يصبح حال التربية والتعليم في هذه الحالة ، فالمعلمون سوف يربون الأطفال ويعلمونهم حسبما يشتهي أولياء الطلاب ، وهم في الأغلب من العامة . إن هذه الطريقة في العمل تدفع بالذين يخدعون الناس الى

المقدمة ، وتنحي الى المؤخرة أصحاب الرأي وطالبي
الاصلاح في التربية والتعليم ، فتتشط سوق الرياء والمجاملة
وكتمان الحقائق والتزلف ، بحيث تسود جميع المثالب التي
تتصل بممالة العامة من الناس . إن هذه الطريقة في العمل
تحمل المعلم على أن ينظر الى أولياء الطلاب بعين الطامع
المستغل ، فيتخذ جميع التدابير التي يتخذها صاحب عقار أو
صاحب معمل للحصول على أكثر ما يمكن من الفائدة
والربح ، فيتسبب في ظهور مفسد استغلال العامة كالرياء
والتظاهر وكتمان الحقائق والاستجداء ، وكذلك مفسد عدم
تقسيم الثروة تقسيماً عادلاً بسبب الأحقاد والعداوات والعقد
وسوء الظن .

إن ميزانية الحوزة الدينية عندنا تعاني من حالة مماثلة
لذلك ، ولا طريق لاصلاحها إلا باخضاعها للتنظيم بإيجاد
صندوق عام ودفاتر وحسابات وأرصدة في مراكز الحوزات ،
بحيث أن أحداً لا يستطيع أن يقبض مالاً من الناس مباشرة ،
بل يأخذ كل بحسب الخدمة التي يؤديها من ذلك الصندوق
الذي يكون تحت تصرف رجال الدين من الطراز الأول ،
فيعتاشون منه .

إذا حدث هذا فإن الناس سيوالون دفع الحقوق الشرعية
بحكم ايمانهم وعقيدتهم ، وفي الوقت نفسه سوف ينحسر
تسلط الدولة وتسلط العامة ورفع أيديها عن الأخذ بخناق
الحوزة الدينية . إن كل المفسد ناشئة من كون رجال الدين
يتناولون المال مباشرة من الناس ، الأمر الذي يوجب على

رجال الدين أن تكون لهم علاقات مباشرة مع دافعي الحقوق الشرعية للتأثير عليهم واجتذابهم .

إن كل مرجع تقليد تعتمد إدارته على تسلم سهم الامام وتوزيعه على طلاب الحوزة الدينية . فلا بد له من أن يستجلب الاهتمام لكي يستطيع استيفاء هذه الميزانية وإعدادها . ففي الظروف الحالية لا يسع رجال الدين في المدن إلا أن يجعلوا من انتمائهم الى الحوزة الدينية مهنة لهم ، ومن المسجد مكاناً لعملهم وتكسبهم .

فلو أصلح هذا الحال ، لما راح أحد يتصل بالناس بصورة مباشرة ، ولتحرر مراجع التقليد المحترمون ، ولانفتحت عن المساجد صورة كونها أمكنة للكسب ، ووضع حد لحالتها المؤسفة هذه ، ولما غدت المساجد الكبيرة ، مثل جامع كوه رشاد ، مكاناً ينتحي فيه عشرات الأشخاص في كل زاوية يقيمون فيها صلاة الجماعة فيشيرون انتقاد المدرسين من الناس ، ولا يبقى مجال للتساؤل : لماذا تتصف صلاة الجماعة عند أهل السنة بكل مظاهر الجلال والشوكة ، وتتصف بين الشيعة بأنها من مظاهر التفرقة والاختلاف !

المعاش :

لا يمكن النظر إلى قضية المعاش نظرة سهلة ساذجة ، فهي ركن أساس من أركان الحياة ، فلو اختلّت لأثرت على باقي جوانب الحياة .

إن من مميزات الاسلام أنه يولي اهتماماً كبيراً لمسألة

المعاش ، حتى أن بعضهم يرى أن الاسلام يعتبر الاقتصاد أساساً ، إلا أن نظرة الاسلام الواقعية لا ترى الاقتصاد أساساً ، ولكنها لا تهمل دوره الرئيس . يرى الاسلام أن اصلاح شؤون المعاش لا بد أن يكون من مسؤولية المؤسسات الاجتماعية كبيرها وصغيرها . ولهذا السبب نقول إن قضية المعاش ليست مما يمكن التغاضي عنه بسهولة ، لأنها ركن من أركان الحياة الرئيسة ، فإذا اختل هذا الركن ، اختلت الأركان الأخرى أيضاً .

فلنأخذ رجلاً من رجال الدين يعيل عائلة تتألف من بضعة أفراد . بعد بضع سنوات من الدراسة يلقي رحاله في إحدى المدن ، ويتخذ من أحد المساجد مركزاً له . وبالنظر الى كونه متديناً فإنه يسعى في حدود امكاناته أن يكون ذا نفع . وعلى ذلك فإن معاشه يعتمد على قبول المال من الناس مباشرة ولا مناص له عن النظر الى اتباعه نظرة المستغل . ولما كان من المحتمل أن يكون في المدينة نفسها أشخاص آخرون يعتاشون مثل اعتياشه ، ومن حيث طبيعة البشر ، لا بد أن يحصل بينهم تنافس في اجتذاب الاتباع . ان التنافس يقتضي ابداء مزيد من الرعاية والاهتمام بأذواق الناس . وعندما يرى هذا المسكين أن مخالفة العامة تسقطه من الوجود ، فيفكر في نفسه أن الأمر بالمعروف يكون واجباً إذا لم يؤد إلى ضرر ، فإذا وجد احتمال الضرر ، فقد سقط عنه التكليف .

إن ارتباط معاش هذا الانسان بالناس قد بدّل إحساسه وتصوره للتكليف الشرعي .

إنني أعترف أنه كان هناك دائماً أفراد متميزون يؤدون واجبهم علي الرغم من الظروف الصعبة . منزهين عن التزلف للأتباع ، إلا أن الكلام يدور على الناس العاديين . لذلك لا ضرورة لايجاد ظروف لا يستطيع غير النخبة أن يؤدوا في ظلها وظائفهم .

أثر الايمان والتقوى :

قد يخطر للقارئ المحترم أننا قد أهملنا في حساباتنا السابقة أثر الايمان والتقوى العجيب في اصلاح الأمور ، وأنا لم ننظر الى المسائل إلا من زاوية الأمور المعاشية ، وعليه فإن ما قيل لا يصدق إلا على المؤسسات الاجتماعية الدنيوية ، لا المؤسسات الدينية التي تتألف من أشخاص منزهين واتقياء لا يعنون إلا بالمعنويات ، وإن في المؤسسات الدينية تتخذ روح الايمان والمعنويات مكان التنظيم والأجهزة والترتيب وكل ضبط وانضباط .

فأقول : ليس الأمر كذلك . إنني أعترف بأثر الايمان والتقوى المدهش . إن الايمان والتقوى يحلّان كثيراً من المشاكل ، ويقومان مقام الكثير من الضبط والانضباط . لو وظفنا ميزانية حرة كهذه وبدون أية مسؤولية أو دفاتر وحسابات تحت ادارة مؤسسة غير دينية ، عندئذٍ ستتكشف الحالة وكيف يمكن أن تكون . ففي المنظمات والمؤسسات الحكومية ، على الرغم من كل ما فيها من التشكيلات الطويلة والعريضة ذات المسؤوليات والمعاقبات والمحاكم ، وعلى الرغم من التفتيش المتوالي ، نسمع كل يوم بقضايا الاختلاس المليونية

تعرض أمام المحاكم . إنها قدرة الدين المعنوية التي ما زالت تحافظ على الحوزة الدينية ، برغم كل ما هنالك من انعدام التنظيم والحساب ، وتحول دون تلاشيها .

لقد ظهر في المحيط الديني المقدس زعماء من أمثال المرحوم الشيخ مرتضى الأنصاري الذي كان ينظر الى الأموال التي تصله نظرتة حسب تعبيره إلى الماء الوسخ الذي يبقى في الطشت بعد غسل الملايس ، لا يمد يده إليها إلا عند الضرورة القصوى والحاجة الملحة . إن من بين طلاب العلوم الدينية أفراداً كانوا وما يزالون مثلاً للزهد والقناعة والمنعة لا نظير له ، حتى أن أقرب المقرئين إليهم من أساتذتهم وزملائهم لا يعلمون شيئاً عن فقرهم ، فهم مصداق للآية الشريفة :

﴿ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾^(١).

أهمية النظام والتنظيم :

إننا نعرف أنه ما من شيء يقوم مقام التقوى والايمان ، وأنهما يسدان الخلل في كثير من النواقص ولكن ، من جهة أخرى ، لا يمكن أن نضع التقوى والايمان مكان كل شيء . إننا لا يمكن أن نتوقع من الشيء إلا أثره الخاص . فالمعنويات لا تملأ مكان الماديات كلياً ، ولا الماديات مكان المعنويات ، وحتى المعنويات فيما بينها لا يملأ الواحد منها مكان الآخر تماماً . فلا العلم ، مثلاً ، يقوم مقام الايمان ، ولا الايمان يمكن أن يقوم مقام العلم .

(١) البقرة/ ٢٧٣ .

إن النظام والمؤسسات التنظيمية مبدأ مقدس من مبادئ حياة البشر ، فإذا لاحظنا أن الروح المعنوية والايمان قد قضيا على بعض مفاصل الفوضى وعدم الانضباط ، فلا بد أن نلاحظ أيضاً أن الانظام وانعدام وجود المؤسسات التنظيمية لحياة رجال الدين قد زلزلتا أركان الايمان والمعنويات وأوجدنا محيطاً فاسداً .

وأنه لما يدعو الى الأسف الشديد أن يرى الناس بأعينهم أن أبناء بعض مراجع التقليد وأحفادهم وحاشيتهم يستغلون الفوضى السائدة في تنظيم مالية الحوزة الدينية فيختلسون ويصرفون في بذخ واسراف دون أن تصل اختلاساتهم الى نهاية . فهل فكرتم في قوة الضربة التي يتزلها هذا بعالم الدين ؟ .

والمشكلة الكبيرة الأخرى في مجتمعنا الديني هي وجود أناس يتزبون بزي رجال الدين ، ولكنهم صنعة بعض الأجهزة التي تساندهم وتمدهم بالمال ، فيقوم هؤلاء بكل ذكاء وبالاغراء باجتذاب أفراد آخرين يؤيدونهم ويعملون لمصلحتهم بما يضر بمصلحة المسلمين .

إنني لا أريد أن أتطرق في هذه المقالة الى هؤلاء الأشرار والمفاصل التي يثيرها وجودهم ، فمعظم الناس على علم ، كثر أو قل بهؤلاء . إنما أتساءل هل يمكن قطع دابر هؤلاء وفسادهم بغير التنظيم السليم لمؤسساتنا الدينية ؟

الوعظ والتبليغ :

إن الوعظ والارشاد والخطابة والمنبر من الفروع التي

ترتبط بالدين ، وإذا أردنا أن نتحدث عن هذا الفرع من الوظيفة التي يتحمل مسؤوليتها والخدمات التي يجب أن يؤديها وما له وما عليه ، فلا بدّ لنا أن نعقد بحثاً خاصاً بذلك . أما هنا وفيما يتعلق بما مر من كلام ، يرتبط بكونه قد أصبح مهنة وحرفة رسمية للتكسب يطلب فيها بالأجرة . أي الموضوع نفسه الذي رفضه جميع الأنبياء ، حسب ما ورد في القرآن ، أصبح مألوفاً عندنا . أن من البديهي أن يسري قانون العرض والطلب على كل شيء يكون جزءاً من القضايا الاقتصادية ، كأية بضاعة ، عندئذٍ لا بدّ أن يميل باتجاه ميلان رغبة المستهلك ، لا مصلحته .

إذا أمكن القول بأن جميع ما يستورده التجار يكونون مدفوعين اليه بما تقتضيه مصلحة المستهلك ، نستطيع عندئذٍ أن نقول أن احترام الوعظ والارشاد عندنا يستهدف مصلحة الاسلام والمسلمين .

إنني لا أنكر وجود الخطباء الصالحين الذين أدوا خدمات جليلة ويؤدون ، كما أنني لا أقول بتغيير الوضع الموجود ، ولكنني أقول إن الجماعة الدينية يجب أن تربي مجموعة من الخطباء والوعاظ وتضع لهم برنامجاً صحيحاً وتؤمن لهم معيشتهم لكيلا يأخذوا أجراً على تبليغ رسالتهم . هؤلاء سوف يتمكنون من أن يفكروا بحرية دون أن يرتبطوا بجهة ، وسيكون وجودهم حافزاً للآخرين على أن يحذوا حذوهم . إن جهاز الوعظ والارشاد عندنا ، مثل الجماعة الدينية ، لا حرية له ، وضعيف في مكافحة جهل العامة .

تعذير وإنذار :

إذا شاء الله وحلّت مشكلة مؤسستنا الدينية ، فإن النواقص الأخرى تحل أيضاً كنتيجة ، وإن لم نفعل نحن ذلك ، فإن الزمان كفيل بتحقيقه . إن ما يبعث على الأمل هو وجود شخصيات كبيرة كفوءة ومخلصة في طلبها الاصلاح بين رجال الدين من الطراز الأول ومراجع التقليد وكبار الخطباء وحتى الطلبة والوعاظ الشبان ، إن ما قيل في هذه المقالة لا يعني أن في رجال الدين - لا سمح الله - منقصة . بل إن هذه المقالة نفسها دليل على ان الكاتب إذا كان ينتظر اصلاحاً فإنه ينتظره من هذه الفئة الجليلة . إن الكاتب يرى أن التنظيم الصحيح لمجتمعنا الديني يساعد شخصياتنا البارزة على ان تفتح يدها أكثر وتعد الطريق لتحقيق أهدافها المقدسة .

يعتقد الكاتب أنه ما دام الاصلاح الأساس لم يتحقق بعد ، فإن من واجب طلاب الاصلاح أن يؤمنوا معيشتهم عن طريق امتهان شغل أو حرفة لا تستغرق كل وقتهم ، فيعيشون منها ، لكي يستطيعوا التفكير بحرية والقول بحرية ، والدفاع عن الاسلام في خندق حر ليهيئوا كل المقدمات لاصلاح كبير .

إن على رجال الدين الكبار عندنا أن يدركوا أن بقاء رجال الدين ووجود الاسلام يعتمد على تمسك علماء الدين بابتكار الاصلاحات العميقة التي تعتبر اليوم ضرورة لا مناص منها . إنهم اليوم يواجهون شعباً نصف يقظ ، ولكنه يزداد يقظة يوماً بعد يوم . إن ما ينتظره الجيل الحاضر من رجال الدين غير ما كانت تنتظره منهم الأجيال السابقة ، وإذا ما أغضينا الطرف عن

بعض الآمال الفجة والساذجة ، فإن معظم ما ينتظرونه حق ومشروع . فإذا لم يسرع رجال الدين في تحركهم ولم يخلصوا أنفسهم من قبضة العامة ، ولم يجمعوا قواهم ، ولم يخطوا خطوات نيرة ، فإن خطراً كبيراً سوف يتوجه اليهم من طلاب الإصلاح الذين لا يرتبطون بالدين .

إن الشعب اليوم متعطش للإصلاح ، وسوف يزداد تعطشه غداً . إنه شعب يحس أنه متخلف عن الشعوب الأخرى ، فهو يستعجل اللحاق بها . ومن ناحية أخرى نجد طلاب الإصلاح الذين لا يرتبط معظمهم بالدين كثيرين ويتدربون بمشاعر الجيل الحاضر وبطموحاته العالية ، فإذا لم يستجب الاسلام ورجال الدين استجابة ايجابية لتلك الطموحات ، فإنها سوف تتوجه نحو الأفكار الجديدة . فكروا لو أن خندق الإصلاح شغله هؤلاء ، أفلا يتعرض الاسلام والمجتمع الديني للخطر ؟

أما إذا أريد بحول الله وقوته اجراء ترتيبات تنظيمية على المجتمع الديني ، فينبغي أن يجلس مفكرون وعلماءنا ليضعوا الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، ويرتبوا الأمور من حيث برامج الدراسة وطريقة ادارة مختلف الأقسام وغير ذلك . إن الكاتب قد أعد عدداً من الملاحظات بهذا الخصوص ، إلا أنه يكفي بما ذكر لئلا تطول هذه المقالة .

أمل وانتظار :

إنني أعلم أن بعضهم يرى هذه الأفكار والآمال عبثاً وغير عملية . إنهم يعتقدون أن العمل على تنظيم المجتمع الديني

في هذا العصر إنما هو أشبه بمحاولة احياء ميت ، أو على الأقل ، أشبه بمحاولة انقاذ مريض محكوم عليه بالموت .

ولكنني أقف في الجهة المعاكسة تماماً ، وأرى نواة المجتمع الديني أشد حيوية من أي جهاز آخر ، إنما هم كبلوا يديه ورجليه بالسلاسل والقيود ، فيجب تحريره من هذه القيود . كثيراً ما قلت وأقول إن مجتمعنا الديني شجرة أصيلة ثمينة وحية ولكنها مصابة بالآفات ، فيجب الحفاظ عليها ومكافحة آفاتها . أما الذين يرونه شجرة يابسة نخرة ينبغي أن تجتث من جذورها ، فلأنهم مردودون مائة بالمائة وأراهم مضرين . إن مقولة « اسلام بغير رجال دين » كانت دائماً في نظري مقولة استعمارية . فلاني أعتقد أن لا شيء يمكن أن يقوم مقام مجتمعنا الديني ، إذ أن حملة الثقافة الاسلامية الأصيلة والعميقة والثمينة نجدهم في هذا المجتمع . إن التقوى والايمان ، والاخلاص ، والتفجر والتحرك وتلك المعنويات والتضحيات ، التي هي العلة الأصيلة في بقاء هذا الشعب ، إنما منبعها من هذه التربة المقدسة .

إنني أستلهم ايماني وأملتي في اصلاح المجتمع الديني من مطالعاتي في التراث الاسلامي الغني ومن معلوماتي عن الشخصيات الكفوءة في هذا الجهاز . وعليه فلاني لا أرى وجوب اصلاح هذا الجهاز ولا أستبعد امكان تحقيقه فحسب ، بل أراه قريب الوقوع تماماً .

﴿ إِنَّهُمْ يَرُونَهُ بَعِيداً وَرَأَوْهُ قَرِيباً ﴾^(١)

(١) المعارج/٦ و٧ .

12. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
13. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
14. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

15. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
16. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
17. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

18. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

فهرست

٣.....	١ - الاجتهاد في الاسلام
٥.....	ما الاجتهاد
٦.....	الاجتهاد الممنوع
١٠.....	الاجتهاد المشروع
١٣.....	ظهور الاخباريين في عالم التشيع
١٥.....	مكافحة الاخبارية
١٨.....	نموذج من نمط التفكيرين
٢٠.....	التقليد الممنوع
٢٣.....	ظن العامة في عصمة العلماء
٢٦.....	التقليد المشروع
٢٧.....	عدم جواز تقليد الميت
٣٠.....	أثر شخصية الفقيه في فتاواه
٣١.....	إدراك الضرورات

٣٢ اقتراح مهم
٣٣ التقسيم التخصصي في العلوم
٣٤ تكامل الفقه الألفي
٣٥ المجلس الفقهي
٣٩ ٢ - المشكلة الأساس في جماعة علماء الدين
٤١ العلاقة والمسؤولية
٤٢ أساس المشكلة
٤٤ الجماعة والنظام الصالح
٤٧ خصائص حوزات العلوم الدينية
٥١ النواقص
٥٢ الميزانية
٥٧ التركيز والسلطة
٥٨ نقطتا القوة والضعف
٥٩ سلك رجال الدين الشيعة والسنة
٦١ القدرة والحرية
٦٢ آفة المجتمع
٦٧ طريق الإصلاح
٦٩ المعاش
٧١ أثر الايمان والتقوى
٧٢ أهمية النظام والتنظيم
٧٣ الوعظ والتبليغ
٧٥ تحذير وإنذار
٧٦ أمل وانتظار
٨٠ الفهرس

,

1